سِلْسِلَةُ

الانْتِصَارِ عَلَى المُبْتَدِعَةِ

٥٥

حَفْرُ قَبْرِ اللَّحْدِ
لِدَفْنِ
عَلَوِيٍّ بنِ عَبْدِ القَادِرِ السَّقَاف
لإِنْكَارِهِ الحَدّ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى مُنْكِرِ الحَدِّ للهِ تَعَالَى

تَأْلِيفُ:

العَلاَّمَةِ الْمُحَدِّثِ

أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ فَوْزِيِّ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيِّ الأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللهُ، ونَفَعَ بِهِ، وأَطَالَ عَمْرَه

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الماعة

قَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «فَتْحِ البَارِي» (ج١٣ ص٢٦٧)**: (فَالسَّعِيدُ مَنْ تَمَسَّكَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَاجْتَنَبَ مَا أَحْدَثَهُ الْخَلَفُ). اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «مُخْتَصَرِ الفَتَاوَىٰ المِصْرِيَّة)) (ص٥٥٦)**: (فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِدُونِ أَن يقْتَدىٰ بالصَّحَابَةِ، وَيَتَّبعُ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ والضَّلاَل). اهـ

وقَالَ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج١ ص٣٥): (فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ الحَقَّ فهوَ ضَالٌّ، ومَنْ عَرَفَهُ وآثَرَ غَيْرَهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَرَفَهُ واتَّبعهُ فَهُوَ مُنْعَمٌ عَلَيْهِ). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «فَتْحِ البَارِي» (ج١ ص٣٦٦)**: (وَفِيهِ جَوَازُ الرَّدِّ بِعُنْفٍ عَلَىٰ مَنْ يُمَارِي بِغَيْرِ عِلْمٍ إِذَا قَصَدَ الرَّادُّ إِيضَاحَ الْحَقِّ، وَتَحْذِيرَ السَّامِعِينَ). اهـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فِرْقَةُ المُقلّدةِ
مِنَ الفِرَقِ الضَّالةِ في الدِّين
وتَتمثّلُ في الخُطباءِ والوُعّاظِ والأَئِمَةِ والمُفتينَ
مِنَ المُتَعالِمِينَ في الدِّينِ في هَذَا الزَّمانِ

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله **في «إعْلامِ المُوقعين» (ج٤ ص٢٨)**: (وهذَا بابٌ واسعٌ لَوْ تَتبعْنَاهُ لجاءَ سِفرًا كَبيرًا، فنسألُ حِينئذٍ **فِرقةُ التَّقليد**: هلْ يجوزُ أن يُخفىٰ علىٰ مَنْ **قَلدتمُوهُ بعض شأنِ رسولِ اللهِ** ﷺ؛ كما خُفِيَ ذَلِكَ علىٰ سَاداتِ الأُمَّةِ أولًا؟ فإنْ قالوا: «لاَ يُخْفَىٰ عَليه» وقد خُفِيَ علىٰ الصَّحَابةِ رضي الله عنهم مع قُرْبِ عَهدهِمْ؛ بَلغُوا في الغُلوِّ مَبْلغ **مُدّعِي العِصْمة في الأئِمَّةِ**[1]، وإنْ قَالُوا: «بلْ يجوزُ أن يُخْفَىٰ عَليْهِم» وهوَ الواقعُ وهم مَراتبٌ في الخَفاءِ في القِلّةِ والكَثْرة، قُلنا: فنحنُ نُناشدكُم اللهَ تعالىٰ الذي هوَ عندَ لسانِ كلِّ قائلٍ وقَلبه، وإذا قَضَىٰ اللهُ تَعَالَىٰ، ورَسُولهُ ﷺ أمرًا خُفِيَ عَلَىٰ مَنْ قَلدتمُوهُ هل تَبْقَىٰ لكم الخِيرة بينَ قَبُول قَوْله وردّه أمْ تَنقطعُ خِيرتكم **وتُوجبونَ العَملَ بما قَضاهُ اللهُ تَعَالَىٰ، ورَسولهُ** ﷺ عينًا لا يجوزُ سِواه؟ **فأعدُّوا لهذا السُّؤال جَوابًا**، وللجوابِ صَوابًا؛ فإنَّ السَّؤالَ واقعٌ؛ والجوابُ لازمٌ. والمقصودُ أنَّ هذا **هوَ**

(١) فصارَ الْمُقلّدةُ في التَّقليدِ لفُلان وعَلان؛ مِثل: الرَّافضةِ الَّذينَ يَقلدونَ أَئمتهُم بدونِ دِرَاية، وَهُمْ يسخرونَ مِنَ الرَّافضةِ لمثلِ هَذَا التَّقليد، وَهُمْ واقعونَ في هَذَا التَّقليدِ الأعْمَىٰ، وَهُم لا يَشْعرُونَ!.

الذي مَنعنا مِنَ التَّقْليدِ، فأينَ مَعكُم حُجّة واحدة تَقطعُ العُذر، وتَسوغُ لَكُم مَا ارْتضيتمُوهُ لأنفسِكم مِنَ التَّقْليدِ).اهـ

❁ ❁ ❁

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾ [الكهف: ٣٤]

شُذوذُ
علويِّ بنِ عَبْدِ القَادِرِ السَّقَّاف
عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ في نَفْيِهِ: «للحَدِّ» للهِ تَعَالَى

اعلم رحمك الله أنه ليسَ الشُّذوذُ ومُخالفة ما شَاعَ بين النَّاس في حكم من الأحكام الباطلة، بل هَؤلاءِ هم الشَّاذون لمخالفتهم السُّنة والآثار؛ وذلك أنَّ حدَّ الشُّذوذ هو مُخالفةُ الحقّ المُبين، فكيف يُوصفُ بالشُّذوذ مَنْ جَرَّدَ المُتابعة للمَعْصومِ ﷺ.

قال الحافظُ ابنُ حَزْمٍ رحمه الله **في «الإحكام» (ج٥ ص٦٦١)**: (إن حدَّ الشُّذوذ هو مُخالفة الحقّ، فكلُّ من خَالفَ الصَّواب في مسألةٍ ما فهو فيها شَاذٌّ وسَواء كانوا أهلَ الأرض كُلَّهم بأسرهم أو بَعضَهُم والجَماعةُ والجُملةُ هُم: أهلُ الحقّ ولو لم يكن في الأرض منهم إلا واحد فهو الجَماعةُ وهو الجُملة). اهـ

وقال الإمامُ ابنُ القَيِّم رحمه الله **في «إعلام الموقعين» (ج٥ ص٣٩٠)**: (المُختلفون الذين جعلوا السَّواد الأعظم والحُجّة والجَماعة هُم الجُمهورُ، وجَعلوهم عِياراً علىٰ السُّنة، وجَعلوا السُّنة بدعةً، والمعروف مُنكراً لقلّةِ أهلهِ، وتفردهم في الأَعْصَار

والأمْصَار، وقالوا: من شَذّ شَذّ الله به في النَّار، وما عَرَفَ المُختلفون أن الشَّاذَّ ما خَالفَ الحقّ وإن كان الناس كُلُّهم عليه إلا واحداً منهم فهم الشَّاذُّونَ.

وقد شَذَّ الناس كُلُّهم زَمَن أحمدَ بنِ حَنبل إلاَّ نفراً يسيراً؛ فكانوا هُم: الجماعة!، وكانت القُضاة حينئذ، والمُفتون، والخليفة، وأتباعه كلُّهم هم الشَّاذّون، **وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة**).اهـ

وقال العلامة الشيخ الألباني رحمه الله **في «التعليق علىٰ الطحاوية»** (ص٧): (الشُّذوذُ عَنِ السُّنَّة، ومُخالفة الجَماعة الذين هم السَّلف كما علمت، و ليس الشُّذوذ في شيء أن يختارَ المُسلم قولاً من أقوالِ الخِلاَفِ لدَليلٍ بدا له، و لو كان الجُمهورُ علىٰ خِلاَفِهِ خِلاَفًا لمن وَهِمَ، فإنه ليس في الكتاب، ولا في السُّنة دليلٌ علىٰ أنَّ كلَّ ما عليه الجُمهُور أصح مِمَّا عليه مُخالِفُوهُمْ عندَ فقدان الدَّليل!). اهـ

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان في «لَمحة عن الفِرَقِ» (ص٢٢): (وليست العِبْرة بالكثرة، بل العِبْرة بالمُوَافقةِ للحقّ، ولو لم يكن عليه إلا قِلَّةٌ من النَّاس). اهـ

قلتُ: فالخَسَّافُ هذا هو الشَّاذ لنَفْيه: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَىٰ في هَذَا العَصْرِ، واللهُ المُسْتَعَانُ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ **[الكهف: ٢٨]**

وَيْلٌ
للكَوْدَنِ عَلويِّ بن عَبد القادر السَّقَّاف
الذي يفتي للنَّاسِ بآراءِ الرِّجال[١]، وبتقليدهم ثم ينسب ذلك إلى السُّنة، وهذا يدلُّ عَلَى بَلادَتِهِ في الدِّين، فَلا يُسْمَعُ له، ولا يُلتفتُ إلى أحْكَامِهِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ لضَعْفِهِ بأُصُولِ الحَدِيثِ وعِلَلِهِ

عن بِشْر بنِ مُوسىٰ الأَسْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بنَ مَعِين يَقُولُ: (ويلٌ للمُحَدِّثِ إِنِ اسْتَضْعَفَهُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ، قُلْتُ لَهُ: يَعْمَلُونَ بِهِ مَاذَا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ كَذُوبًا سَرَقُوا كُتُبَهُ وأَفْسَدُوا حَدِيثَه). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنْ كَانَ كَوْدَنًا).[٢]

أثرٌ حسنٌ

---

(١) كما هو حال أكثر الناس الذين يفتون في أحكام الأصول والفروع، بقول فلان، وفلان!.

(٢) الكَوْدَنُ: هو في الأصل البَغْل، أو الحِصَان الهَجين، ويُشبّه به الرَّجل البليد والكذاب، وهو الذي لا يدري ما يخرج من رأسه بسبب تقليده في الدين.

وانظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج٣١ ص٥٦٠).

قلتُ: و«**الخَسَّاف**» المُتستِّر هذا مِنْ: «فِرْقَةِ الكَوْدَنِيَّةِ» في هذا العصر؛ يعني: من: «فِرْقَةِ المُقَلِّدَةِ».

أَخْرجهُ الطُّيُورِيُّ في «الطُّيُورِيَّاتِ» (٦٨٥)، والخَطيبُ في «الجامع لأخلاقِ الرَّاوي» (ج١ ص١٤٠) من طريق علي بن أحمد المَقَابِرِيِّ حدثنا بِشْر بن موسىٰ به.

قلتُ: وهذا سنده حسن.

وأَوْردهُ المِزِّيُّ في «تَهذيب الكَمال» (ج٣١ ص٥٦٠)، والذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج١١ ص٩٣).

وبَوَّب عليه الحافظُ الخطيبُ في «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (ج١ ص١٤٠): كراهية السَّماعِ من الضُّعفاء!.[١]

قلتُ: إذا اسْتضعَفوهُ بيّنوا أمرهُ ليعرفه الناس، فيفتضح حاله، ويترك علمه في الدين، لأنه ليس عنده تمييِّز لصحيح الآثارِ من ضَعْفِها.[٢]

قال الحافظُ الخطيبُ في «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (ج١ ص٢١١): ترك السَّماع ممَّن لا يعرفُ أحكام الرِّواية، وإن كان مَشهوراً بالصَّلاح والعِبَادةِ!.

قلتُ: وهذا الخَسَّافُ لم يَهَبْ مذهب السلف الصالح في الاعتقاد، فوقع في الفخ! ولابدَّ.

فَعَنِ فَضْلِ بنِ سَهْلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَعَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولانِ: (مَا لَمْ يَهَبِ الْحَدِيثَ وَقَعَ فِيهِ).[٣]

---

(١) والضَّعفُ عَلَيْهِ بيّنٌ في تَخْرِيجِ الأَحَاديثِ، والآثارِ، والحُكمُ عَلَيْهَا بالصِّحَةِ، أَوْ الضَّعْفِ.

(٢) فيَذكرُ الآثارَ الصَّحيحةِ، والآثارَ الضَّعيفةِ، ويَنشرُها علىٰ أَنَّهَا مِنَ الدِّين، وهَذَا هُوَ الخَلْطُ والخَبْطُ في العِلْمِ.

(٣) **أثرٌ صحيحٌ**.

=

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا ﴾ **[طه: ١٠٠]**

عَلَوِيُّ السَّقَّافُ

هَذَا

جَاهِلٌ بِلُغَةِ العَرَبِ

وبِأُصُولِهِمْ فِي اللُّغَةِ(١)

قالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الهَرَوِيُّ رحمه الله في «دَلائلِ التّوحيدِ» (ص٥٧): «بابُ إثباتِ الحدِّ للّـهِ عزَّ وجلَّ».

ويؤيدُهُ مِنَ الأَدِلّةِ:

فعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دُعَائِهِ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ» (١).

=

أَخْرَجَهُ المَحَامِليُّ في «الأَمَالي» (٣٤٦)، والخَطِيبُ في «الكِفَايَة» (ص١٦٧).

وإسنادُهُ صَحِيحٌ.

(١) لِذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ الْأُصُولَ مِنْ أَحَادِيثِ الْأُصُولِ، لِجَهْلِهِ بِالْأُصُولِ، وَعِلْمِ الْأُصُولِ!، فحُرِمَ الوُصُول، ولابدَّ.

قلتُ: وهَذَا الحَدِيثُ يدلُّ على ثُبُوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، وقد اسْتَدَلّ بهِ الإمامُ الهَرَوِيُّ رحمه الله في كتابهِ: «دلَائلِ التّوْحيدِ» (ص٥٧).

قالَ أَبُو مُحمدٍ الدَّشْتِيُّ رحمه الله في «**إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**» (ص١٢٦): (فهذَا إمامٌ- يَعْني الهَرَويّ- من أَئمَّةِ المُسلمِينَ استدلَّ بهذَا الحديثِ عَلَى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ له «حَدٌّ» لا يَعْلَمُهُ إلَّا هُو، ومَنْ قَالَ: إنَّ هذا الحديثَ ليسَ فيهِ دليلٌ على إثباتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»؛ فهوَ رَجُلٌ غمْرٌ في صَدْرِهِ[٢]؛ غَمْرٌ: لَيْسَ له مَعرفةٌ بكلامِ العَربِ، ولا بلُغَاتِهم).اهـ

وقالَ أَبُو مُحمدٍ الدَّشْتِيُّ رحمه الله في «**إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**» (ص١٢٧): (فَمِنْ مَذْهبِ أصحابِ الحَديثِ؛ الّذينَ هُمْ: أهلُ السُّنةِ، وأئمّةُ المُسلمينَ، وعُلماؤُهم يَعتقِدُونَ، ويَشهدُونَ: أنّ مَنْ قالَ: «**ليسَ للّـهِ تَعَالى حَدٌّ**»؛ يعني بذلِكَ: أنّ اللهَ فِي كُلِّ مكانٍ، أوليسَ هو على العَرْشِ اسْتوَى).اهـ

قلتُ: فلسانُ حالِهم؛ هو: لِسَانُ قولِ المُبتدِعَةِ، والعياذُ باللّـهِ.

=

(١) أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٦٩٨٨)، والبُخارِيُّ في «الأدب المُفردِ» (١٢١٢)، وأبو داودَ في «سُننهِ» (٥٠٥١)، والتّرْمِذِيُّ في «سننهِ» (٣٤٠٠).

(٢) **قلتُ**: بلْ مَنْ قالَ: إن هذا الحديثَ ليس دليلٌ على إثباتِ «**الحَدِّ للّـهِ تعالى**» فهو مُبتدعٌ ضالّ، لأنّهُ يُلْزَمُ أنَّه يقولُ: أنّ اللهَ تَعالى في كلِّ مَكانٍ ،أوليسَ هو على العَرْشِ اسْتَوى، والعياذُ باللّـهِ.

وانظر: «إثباتِ الحدِّ للّـهِ تَعالى» للدّشْتِيِّ (ص ١٢٧)، و«بيان تلبيسِ الجهميَّةِ» لابنِ تَيمِيّةَ (ج٢ ص١٨١).

لذَلِكَ لا يُعْتَدُّ بقولِ؛ أَيْ: أحدٍ فِي خِلافِ ما ذكرْنَاهُ فِي ثُبُوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»؛ من كتابِ اللّـهِ تَعالَى، وسُنّةِ الرّسولِ ﷺ، وآثارِ السّلفِ وإجماعِ العُلماءِ!.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ **[طه: ١٢٤]**

فَتَاوَى
شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في
إِثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَى مُطْلَقاً عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ»، ولا بإثباته
وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «الحَدِّ»[1] لاَ إِثْبَاتاً ولا نَفْياً
لا في الكِتَابِ ولاَ في السُّنَّةِ

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيّةِ» (ج٣ ص٤٣): (لَمَّا كَانَ الجَهْمِيَّةُ يقُولونَ ما مَضْمُونُهُ: إنّ الخَالِقَ لاَ يَتَمَيَّزُ عَنِ الخَلْقِ، فيجْحَدُونَ صِفاتَهُ التّي تميَّزَ بِهَا، ويجْحَدُون قدرَهُ، ..فبيّن ابنُ المُبارك أنَّ الرَّبّ سُبحانه وتَعَالَىٰ عَلَىٰ عَرْشِهِ مُباينٌ لخَلْقِهِ، مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، وذَكَرَ «الحَدَّ»[2]؛ لأنّ الجَهْمِيّةَ كانُوا يَقُولُونَ: «لَيْسَ

(١) **كَمَا قَالَ الخَسَّافُ الجَهْمِيُّ في كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»** (ص١٤٢): (لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «**الحَدِّ**»؛ لاَ إِثْبَاتـًا، ولاَ نَفْيـًا، لاَ فِي الكِتَابِ، ولا في السُّنَّةِ). اهـ

(٢) وانظر: «بيان تَلْبيسِ الجَهميّة» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج٣ ص٤٣)، و«شرح العقيدة الطّحاوِيّة» لابنِ أبي العَزِّ (ص٢١٨و٢١٩)، و«الصَّواعق المُرسَلَة» لابنِ القيمِ (ج٣ ص٩٣٤)، و«الفتاوىٰ» للشَّيْخِ ابنِ باز (ج٢ ص٧٨).

لَهُ حَدٌّ»[1]، وَمَا لاَ حَدَّ لَهُ لاَ يُباينُ المَخْلُوقَات، ولاَ يَكُونُ فَوْقَ العَالم، لأنَّ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ للحَدِّ). اهـ

وقالَ شْيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله **في «بَيَانِ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج٣ ص٥٩٠):** (وقد ثَبَتَ عَنْ أَئِمَّةِ السّلَفِ أنّهم قالُوا: **للّهِ تَعَالَىٰ «حَدٌّ»، وأنّ ذَلِكَ لا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، وأنّهُ مُباينٌ لخَلْقِهِ**، وفي ذَلِكَ لأهلِ الحَدِيثِ والسُّنّةِ مُصَنَّفَات). اهـ

قلتُ: لأَنّ بنَفْيِ «**الحَدِّ**» **عَنِ اللّهِ تَعَالَىٰ**؛ يَسْتَلْزِمُ نَفْي عُلوِّ اللّهِ تَعَالَىٰ علىٰ خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ علىٰ عَرْشِهِ، ونفيُ ذَلِكَ كُفْرٌ بإجْمَاعِ السّلفِ الصّالحِ، وأئمّةِ السُّنّة؛ اللَّهُمّ سَلِّم سلِّم.

قَالَ شَيْخُنَا العَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بنُ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ رحمه الله **في «شَرْحِ القَوَاعِدِ المُثْلَىٰ» (ص٤٥٥)؛ عَنِ السَّلَفِ**: (وَهُمْ خَيْرُ القُرُونِ بنَصِّ الرَّسُولِ ﷺ، وإجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ؛ لأَنَّهُ مَقْضي الكِتَابِ والسُّنَّةِ). اهـ

قالَ شيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «دَرْءِ التّعَارُضِ» (ج٢ ص٣٣)** بَعْدَمَا ذَكَرَ قولَ بعضِ أهلِ العلمِ: «لا يُحدُّونَ اللهَ تَعَالَىٰ بِحَدٍّ»: (وذَلِكَ لا يُنافِي ما تَقدَّمَ من

---

(١) **قلتُ**: **فالجهميّةُ** ينفون عُلوّ الله تعالىٰ علىٰ خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ علَىٰ عَرْشِهِ، ويقولون: إنّ الله تعالىٰ لا يُباينُ خلقهُ، وليس بينه، وبينهم حَدٌّ، ولا يَتميَّزُ عنهم.

وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهميّةِ» لابنِ تَيْميّةَ (ج٣ ص٤٣)، و«السُّنة» لعبدِالله بنِ أحمدَ (ص٥٥و٨٩)، و«تذكرة الحُفّاظ» للذّهَبِيّ (ج١ ص١٦٨)، و«الرِّسالة» للسِّجْزِيِّ (ص١٢٩).

إثباتِ أنَّهُ في نَفسهِ له «**حَدٌّ**» **يَعلمُهُ هو؛ لا يَعلمُهُ غيرُهُ**[١]، أَوْ أنَّه هو يَصِفُ نفسَهُ، وهَكذا كَلاَمُ سائِرِ أَئمّةِ السَّلفِ يُثْبِتُونَ الحَقَائِقَ، ويُنفُونَ عِلْمَ العِبَادِ بكُنْهِهَا). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبِيسِ الجَهْمِيّةِ» (ج٣ ص٥٩٠):

(وقد ثَبَتَ عَنْ أَئِمَّةِ السّلفِ أنّهُمْ قَالُوا: للّهِ «**حَدٌّ**[٢]»، وأنَّ ذَلِكَ لا يَعْلَمُهُ غيرُهُ، وأنّه مُباينٌ لَخلْقِهِ).اهـ

قلتُ: فمَعْنَىٰ «**الحَدّ للّهِ تعالىٰ**»؛ أي: «**بحَدٍّ**»، أي: أنّه مُنْفَصِلٌ عَنِ الخَلْقِ بائنٌ مِنْهُمْ.[٣]

---

(١) وانظر: «دَرْء تعارض العَقْل والنّقل» لابنِ تَيميّةَ (ج٢ ص٣٥)، و«الفتاوىٰ» له (ج٤ ص٦٧)، و(ج٦ ص٥٣)، و(ج١٢ ص٣٦٧).

(٢) **قلتُ**: وقد ثَبَتَ عن بعضِ أهلِ السُّنة نفي «**الحَدِّ للّهِ تَعَالىٰ**»، ويَعْنُونَ به نَفْي علم الخلْقِ بحدِّهِ تَعالىٰ، فلا يَعْلَم كيفية حدَّه إلّا هوَ تَعالىٰ، ولا يُحيطُ علم الخلق به، مع إثباتِ«**الحَدِّ للّهِ تَعَالىٰ**».

قلتُ: فأُرِيدَ بنفيِ الحَدِّ أنَّ العبادَ لا يَعْلمونَ للّهِ حَدّاً، ولا يَحدُّون صفاتَهُ، ولا يكيفونها.

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وَقَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[طه:١١٠].

وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهمِيّة» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج١ ص٤٣٣)، و«الفتاوىٰ» له (ج٣ ص١٤١)، و(ج٥ ص٢٩٨)، و(ج٦ ص٣٨)، و«فتح الباري» لابن رجبٍ (ج٦ ص٥٣٥)، و«الردّ علىٰ الجَهمِيَّة» لابنِ قُتَيْبَةَ (ص٥٣).

(٣) **قلتُ**: ولقد أَخْطَأَ مَنْ قَالَ أنَّ لفظَ «**الحدِّ للّهِ تَعالىٰ**» لم يثبُتْ في الكِتَابِ والسُّنةِ، ولم يَرِدْ فيهما نفياً، ولا إثباتاً! وجعلَهُ مِنَ الألفاظِ الاصطلاحيّةِ الحادثة! كـ«**الجَسْمِ**» وغيرِه، اللَّهُمَّ غُفْراً.

قال تعالىٰ: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

=

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله **في «بَيَانِ تَلْبِيسِ الجَهْمِيَّةِ»** (ج١ ص٤٤٠)؛ **في رَدِّهِ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ «الحَدَّ للّهِ تَعَالىٰ»**: (وقد أنكرَهُ طائفةٌ مِنْ أَهْلِ الفِقْهِ، والحَدِيثِ؛ مِمّنْ يَسْلُكُ فِي الإثْبَاتِ مَسْلَكُ: ابنِ كُلَّابٍ[1]، والقَلانِسيِّ، وأَبِي الحَسنِ؛ ونَحْوِهِم في هذِهِ المَعَانِي، ولا يَكادُ يَتَجَاوزُ مَا أثبتهُ أمثالُ هَؤُلاَءِ، مَعَ مَالهُ مِنْ مَعرفةٍ بالفقهِ، والحَدِيثِ؛ «كأَبِي حاتِمٍ البُسْتِيِّ» هذَا، وأَبِي سُلَيْمَانَ الخَطّابيِّ، وغَيرِهِمَا).اهـ

قلتُ: فَتَبَيَّنَ مِمّا سَبَقَ إثباتُ **«الحَدِّ للّهِ تَعَالىٰ»**، وبَانَ تَعَلُّقُ هَذهِ المَسْألةُ؛ بمَسْأَلَةِ عُلوِّ الرّبِّ سُبْحَانَهُ وتَعَالىٰ، وبَيْنُونَتِهِ عَنْ خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ علىٰ عَرْشِهِ علىٰ ما يَلِيقُ بِهِ سبحَانَهُ، وهذا مُعْتَقَدُ أهلِ السُّنّةِ قَدِيمـًا وحَدِيثـًا[2]، واللهُ وليُّ التَّوفيق.

وقالَ شيخُ الإسْلام ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «بَيَانِ تَلْبِيسِ الجَهمِيّةِ»** (ج٢ ص١٦٣): (وهذا مَحفُوظٌ عَنِ السّلفِ، والأَئِمّةِ مِنْ إِثْبَاتِ **«حَدٍّ للّهِ تَعَالىٰ»** في نَفْسِهِ، قد بَيَّنُوا معَ

=

قلتُ: بل **«الحدُّ للّهِ تَعالىٰ»** ثَبَتَ في الكتابِ والسُّنةِ في المَعنىٰ الصّحيح، والاسْتِنباط الصَّريح، وأثبتَ هذا المعنىٰ فيها الأئمَّةُ، وأجْمعُوا علىٰ ثُبوتِ **«الحَدِّ للّهِ تعالىٰ»**، كما ذكرنا في أثناء الكتابِ، والله ولي التوفيق.

(١) **قلتُ**: فَفِي إِنْكَارِ **عَلَوِيّ السَّقَّافِ**: **«الحَدِّ»** للهِ تَعَالَىٰ، فَقَدْ سَلَكَ بذَلِكَ مَسْلَكُ ابنِ كُلاَّبٍ وغَيْرِهِ مِنَ المُبْتَدَعَةِ، فَوَافَقَ بذَلِكَ المُبْتَدَعَةِ، وخَالَفَ السُّنَّةِ، ولابدّ: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

(٢) وانظر: «شَرح العَقيدةِ الواسِطيّة» لشيخنا ابنِ عُثيمين (ج١ ص٣٨٠)، و«الدُّرة العُثيمِينيَّة» (ص٢٠٤)، و«إثباتَ الحَدِّ للّهِ تَعَالَىٰ» للدَّشْتِيِّ (ص١٢٤)، و«قَطْفَ الثَّمر في بيانِ عقيدةِ أهلِ الأثَرِ» للقَنُّوجِيِّ (ص٤٨)، و«اعتقادَ أهل السُّنة» للإسماعيليِّ (ص٣٢)، و«شرح العقيدةِ الأصْفهانِيّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ص٢١٢و٢١٣)، و«بيان تلبيسِ الجَهمِيّة» له (ج١ ص٤٣٣)، و«الرّد علىٰ الجِهْمِيّةِ» للدّارِمِيِّ (ص١٩٨).

ذَلِكَ أنّ العِبادَ لا يحدُّونَهُ، ولا يُدركُونَهُ؛ ولَهَذَا لَمْ يَتَنافَ كَلاَمُهُم في ذَلِكَ كَمَا يَظنُّهُ بَعْضُ النّاسِ[1]، فإنّهم نَفُوا أن يَحَدَّ أحدٌ الله تَعالىٰ).اهـ

❁ ❁ ❁

(١) كـ: «**الخَسَّافِ**» هَذَا المُتَعالِم.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ مَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ **[الحج: ١٨]**

فَتْوَى

العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ بَازٍ رحمه الله في

إِثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَى مُطْلَقاً عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ»، ولا بإثباته

وَلَمْ يَقُلْ: لم يَرِدْ لَفْظُ: «الحَدِّ»[1] لاَ إِثْبَاتاً ولا نَفْياً

لا في الكِتَابِ ولاَ في السُّنَّةِ

قَالَ العَلاّمَةُ الشَّيْخِ عَبْدُالعزيزِ بنُ بازٍ رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج٢ ص٧٨): (مَنْ قالَ مِنَ السَّلَفِ؛ بإِثْبَاتِ: «**الحَدِّ**» في الاسْتواءِ، أَوْ غَيْرِهِ فمُرَادُهُ؛ «**حَدٌّ**» يَعْلمُهُ اللهُ سُبْحَانَهُ، ولا يَعْلَمُه العِبَادُ).اهـ

---

(١) **كَمَا قَالَ الخَسَّافُ الجَهْمِيُّ في كِتَابِهِ:** «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٢): (لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «**الحَدِّ**»؛ لاَ إِثْبَاتاً، ولاَ نَفْياً، لاَ فِي الكِتَابِ، ولا في السُّنَّةِ). اهـ

قال تعالىٰ: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

قلتُ: ولقد أَخْطَأَ مَنْ قَالَ أنَّ لفظَ «**الحدِّ للّهِ تَعالىٰ**» لم يثبُتْ في الكِتَابِ والسُّنةِ، ولم يَرِدْ فيهما نفيـًا، ولا إثباتـًا! وجعلَهُ مِنَ الألفاظِ الاصطلاحيّةِ الحادثة! كـ«**الجَسْمِ**» وغيرِه، اللَّهُمَّ غُفْراً.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ **[الحج: ١١]**

فَتْوَى

شَيْخِنَا العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ رحمه الله في

إثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَى مُطْلَقاً في هَذِهِ الفَتْوَى عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ»، ولا بإثْبَاتِهِ وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يَرِد لَفْظُ: «الحَدِّ»[1] لاَ إثْبَاتاً ولا نَفْياً لا في الكِتَابِ ولاَ في السُّنَّةِ

قالَ شَيْخُنا الشّيخُ مُحمّدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِينَ رحمه الله في «شَرْح العَقِيدَةِ السَّفَّارينيّة» (ص٢٣٥): (فَمَنْ أَثْبَتَ «الحَدَّ» أَرَادَ بِهِ هَذَا المَعْنَىٰ؛ أَيْ: أنّ اللهَ تَعَالَىٰ مُنْفصِلٌ بَائِنٌ عَنِ الخَلقِ، لَيْسَ حَالًّا فِيهِمْ، وَلاَ الخَلْقُ حَالُّونَ فيهِ، وَهَذَا المَعْنَىٰ صَحيح.[2]

---

(١) **كَمَا قَالَ الخَسَّافُ الجَهْمِيُّ في كِتَابِهِ:** «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٢): (لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «الحَدِّ»؛ لاَ إِثْبَاتًا، ولاَ نَفْيًا، لاَ فِي الكِتَابِ، ولا في السُّنَّةِ). اهـ

قال تعالىٰ: ﴿وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

(٢) **قلتُ:** ولقد أَخْطَأَ مَنْ قَالَ أنَّ لفظَ «**الحدِّ للّهِ تَعالىٰ**» لم يثبُتْ في الكِتَابِ والسُّنةِ، ولم يَرِدْ فيهما نفيًا، ولا إثباتًا! وجعلَهُ مِنَ الألفاظِ الاصطلاحيّةِ الحادثة! كـ «**الجَسْمِ**» وغيرِه، اللَّهُمَّ غُفْراً.

قلتُ: بل «**الحدُّ للّهِ تَعالىٰ**» ثَبَتَ في الكتابِ والسُّنةِ في المَعنىٰ الصّحيح، والاسْتِنباط الصَّريح، وأثبتَ هذا المعنىٰ فيها الأئِمَّةُ، وأجْمعُوا علىٰ ثُبوتِ «**الحَدِّ للّهِ تعالىٰ**»، كما ذكرنا في أثناء الكتابِ، والله ولي التوفيق.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غيرُ مَحْدُودٍ أرادَ أنّ اللهَ تَعَالىٰ أكبرُ مِنْ أن يُحَدَّ، ولا يَحِدُّهُ شيءٌ من مَخلُوقاتِهِ، ولا يَحصرهُ شيءٌ مِنْ مَخلُوقاتِهِ).اهـ

وقالَ شَيْخُنا الشَّيخ مُحمّدُ بنُ صالحِ العُثَيْمِينَ رحمه الله في «شَرْح العَقِيدَةِ السَّفَّارِينيّة» (ص٢٣٦): (علىٰ كُلِّ حالٍ أرادَ المُؤلفُ- يَعْنِي: السَّفَّارينيّ- بنَفْيِ «**الحَدِّ**» هُنا مَا ذكَرْنَاهُ؛ يَعْنِي: الحَدَّ الّذي يحصرُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ، ولَم يُرِدْ «الحَدَّ» الّذي يَجعلُه بائنًا مِنَ الخَلْق، **فإنّ «الحدَّ» الذي يُرادُ بِهِ بَيْنُونةُ اللهِ تَعَالَىٰ مِنْ خَلْقِهِ أَمْرٌ ثَابِتٌ؛ وَاجِبٌ اعْتِقَادُهُ**[1].اهـ

قلتُ: ومُرَادُ الأئِمّةِ بـ «**الحَدِّ**» الحَقِيقَةِ، يَعْنِي: أنّهُ اسْتِواءٌ عَلَىٰ العَرْشِ حَقِيقةً.[2]

فأَطْلَقُوا لَفْظَ «**الحَدِّ للّهِ تَعَالَىٰ**» مِنْ بَابِ زِيَادةِ البَيَانِ والإيضَاحِ؛ **فَهُوَ بائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بحَدٍّ**[3]، واللهُ وليّ التّوفيق.

❁ ❁ ❁

(١) وفي هَذِهِ الفَتْوَىٰ يُثْبِتُ شَيْخُنَا: «**الحَدَّ**» للهِ تَعَالَىٰ مُطْلَقًا، وأَنَّهُ ثَبَتَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَهُوَ وَاجِبُ الاعْتِقَادُ.

(٢) انظر «شرح لمُعةِ الاعتقادِ» للشَّيْخ الفَوْزان (ص٢٩٧)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابنِ عثيمين (ج١ ص٣٨٠).

(٣) **قلتُ**: وهذه المسألةُ لها شَبَهٌ؛ بمسأَلَةِ: «**القرآن**»، وأنّه كلامُ اللّهِ تَعَالَىٰ غيرُ مَخْلُوقٌ.

فزادَ الأئمةُ «**غير مخلوق**» وذَلِكَ لَمّا نشأتْ الجهميّةُ، وصَرّحُوا «**بخَلْقِ القُرآنِ**»، فلم يَسَعْ أهلُ السُّنةِ حينئذٍ السُّكوت أمام هذا الضَّلالِ والكُفْر، فصرّحُوا بالقولِ بأنّ القُرآنِ كلامُ اللّهِ تَعَالَىٰ، وزادُوا بأَنَّهُ: «**غير مَخْلُوقٍ**»، واللهُ المُستعانُ.

وانظر: «النّقْض علىٰ المَرِيسيّ» للدّارِميّ (ص٣١٠).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

ذِكْرُ الدَّلِيلِ
عَلَى قَمْعِ عَلَوِيٍّ السَّقَافِ القُطْبِيِّ لنَفْيِهِ: «الحَدَّ» للهِ تَعَالَى وَمُوافَقَتِهِ للجَهْمِيَّةِ فِي نَفْيِهِمْ: «الحَدَّ» وَهَذَا إنْكَارٌ مِنْهُ: «للحَدِّ»، وَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ، وَخَاضَ مَعَ الخَائِضِينَ، فَأَتَى بمُنْكَرٍ مِنَ القَوْلِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ» ولاَ بإثْبَاتِهِ، فالخَوْضُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ تَعَالَى

قَالَ عَلَوِيُّ بنُ عَبْدِ القَادِرِ السَّقَّافُ الجَهْمِيُّ فِي كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٢): (**الحَدُّ**: لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «**الحَدِّ**»؛ لاَ إِثْبَاتاً[١]، ولاَ نَفْياً[٢]، لاَ فِي الكِتَابِ[٣]، وَلاَ

(١) بَلْ ثَبَتَ: «**الحَدُّ**» للهِ تَعَالَىٰ فِي الدِّينِ، لَكِنْ أَنْتَ جَهِلْتَ ذَلِكَ، كَمَا جَهِلْتَ مَسَائِلَ فِي كِتَابِكَ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ الوَارِدَةُ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ!!»؛ كَمَا سوفَ نُبَيِّنُ ذَلِكَ: ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

(٢) والجَهْمِيَّةُ هُمْ أَوَّلُ مَنِ اشْتَهَرَ عَنْهُم نَفيَ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ، فَلاَ يَجُوزُ مِنَ الخَسَّافِ الخَلْطُ والخَبْطُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وعَلَيْهِ أَنْ يَلْزَمَ السُّكوتُ فِي الأُصُولِ والفُرُوعِ فِي الدِّينِ.

(٣) فكَلاَمُهُ هَذَا كُلُّهُ يتَصبَّبُ جَهْلاً بَاطِلاً، وادَّعَاءً كَاذِبًا، وفَهْمًا أَعْوَجَ سَقِيمًا، فَلَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ يُرَدُّ، أَو شُبْهَةٌ تُصَدُّ، إلاَّ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ فِي الرَّدّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ سَدِّد.

قلتُ: وهَذَا الكَلامُ تَضَمَّن أَبَاطِيلَ فِي نَفْيِهِ: «**للحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ يُلْزَمُ بِهَا، وهِيَ كَمَا يَلِي:

١) نفيُ وُجُودِ اللهِ تَعَالَىٰ وحَقِيقَتِهِ!.

٢) نفيُ اسْتواءِ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ العَرْشِ!.

=

فِي السُّنَّةِ[١]، ولاَ أَعْلَمُ أَحَداً مِنَ السَّلَفِ أَثْبتَهُ صِفَةً للهِ تَعَالَىٰ، **لَكِن اخْتَلَفُوا**[٢] **فِي إِطْلاَقِهِ عَلَىٰ اللهِ عزَّ وجلَّ مِنْ بَابِ الإِخْبَارِ، ولذَلِكَ؛ فالحَقُّ فِيهِ التَّفْصِيلُ**، والأَلْفَاظُ المُحْدَثَةُ المُجْمَلةُ لا يَصِحُّ نَفْيُهَا أَوْ إِثْباتُهَا قَبْلَ الاسْتِفْصَالِ [انظر: القاعدة الرابعة].

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: (إِذَا مُنِعَ إِطْلاَقُ هَذِهِ المُجْمَلاَتُ المُحْدَثَاتُ فِي النَّفْيِ والإِثْبَاتِ، وَوَقَعَ الاسْتِفْسَارُ والتَّفْصِيلُ تَبيَّنَ سَواءُ السَّبيل)[٣] [دَرء تَعارض العَقْل والنَّقل: (١/ ٧٣)].

=

٣) نفيُ عُلوّ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ خَلْقِهِ!.

٤) نفيُ بَيْنُونةِ اللهِ تَعَالَىٰ عَنْ خَلْقِهِ!.

٥) نفيُ المَكَانِ عَنِ اللهِ تَعَالىٰ.

٦) إثباتُ أن اللهَ تَعَالَىٰ في كُلِّ مَكَانٍ، يَعْنِي: قَوْلَهُ بالحُلُولِيَّةِ!.

وانظر: «إِثْبَاتَ الحَدِّ للهِ تَعَالَىٰ» للدَّشْتِيِّ (ص١٢٧).

قَالَ شَيْخُنا العَلاَّمةُ مُحَمَّدُ بنُ صَالِحٍ العُثَيمينَ رحمه الله **فِي «شَرْحِ القَوَاعِدِ المُثْلَىٰ» (ص٢٩٦)**: (وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّعْطِيلِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ لَوَازِمُ بَاطِلَةٌ). اهـ

(١)فَهَذَا مُنْكِرٌ مِنَ الْقَوْلِ، تُبْطِلُهُ دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ فِي إِثْبَاتِ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ، وتُبَيِّنُ فَسَادَهُ، ولَقَدْ فَنَّدَ هَذَا الهَذَيان عُلماءُ الحَدِيثِ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

(٢) وَهَذِهِ تالله كُبْرَىٰ مَعَايِبِ هَذَا الْخَسَّافِ بِشَهَادَةِ نَفْسِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَيكَأَنَّهُ بَدَأَ يَخْلِطُ وَتَخْتَلِطُ عَلَيْهِ الْأُمُورَ، فَهُوَ يَجْعَلُ مَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِ: «**الْحَدِّ**» مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ السَّلَفِ!: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] فَهَذَا الْكَلَامُ يَنْطَوِي عَلَىٰ جَهْلٍ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) وَقَدْ أَثْبَتَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله «**الْحَدَّ**» لله تَعَالَىٰ؛ بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

ولفظُ (**الحَدِّ**) كَلَفْظِ (**الجِهَةِ**)(١)، فَلَمَّا نَفَىٰ الجَهْمِيَّةُ والمُعَطِّلَةُ جهةَ العُلوِّ للهِ عزَّ وَجلَّ أطلقَ بعضُ أَهْلِ السُّنَّةِ لفظَ (**الجِهَةِ**)، ولَمَّا نَفَىٰ الجَهْمِيَّةُ بَيْنونَةَ اللهِ عزَّ وجلَّ عن خَلْقِهِ أَطْلَقَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ لفظَ (**الحَدِّ**)، لَكِنَّ أَحداً مِنْهُمْ لَمْ يُثْبِتُ (**الجِهَةَ**) أو (**الحَدِّ**) صِفَةً لهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ: (هَذَا اللَّفْظُ لَمْ نُثْبِتْ بِهِ صِفَةً زَائِدةً عَلَىٰ مَا فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ بَلْ بيَّنَّا بِهِ مَا عَطَّلَهُ المُبْطِلُونَ مِنْ وُجُودِ الرَّبِّ تَعَالَىٰ ومُبَايَنَتِهِ لخَلْقِهِ وثُبُوتِ حَقِيقَتِهِ). [بيان تَلْبِيس الجَهْمِيَّة: (٣/ ٤٨)].

وقَالَ الشَّيْخُ ابنُ عُثَيْمِينَ: (أَمَّا كَلَمَةُ مَحْدُودٍ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ كَالْجِسْمِ لَمْ تَرِدْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَرَدَتْ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ فِي الْإِنْكَارِ، وَعَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ فِي الْإِقْرَارِ يَعْنِي: أَنَّ بَعْضَ الْأَئِمَّةِ قَالُوا: إِنَّ اللهَ مَحْدُودٌ أَوْ لَهُ حَدٌّ وَبَعْضَهُمْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِيٌّ عِنْدَ التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدُ بِالْحَدِّ أَنَّ شَيْئًا يَحُدُّ اللهُ فَهذَا مُنْتَفٍ طَبْعًا؛ لِأَنَّ مَا فَوْقَ الْمَخْلُوقَاتِ هُوَ مَا فِي شَيْءٍ.

---

(١) **قلتُ**: فَمَنْ نَظَرَ بِنَظَرِ الْإِنْصَافِ، وَغَاصَ فِي بِحَارِ الْاِعْتِقَادِ مُتَجَنِّبًا الْاِعْتِسَافَ، يَعْلَمُ عِلْمًا يَقِينًا أَنَّ «**الْحَدَّ**» لله تَعَالَىٰ ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ، وَلَيْسَ هُوَ «**كَالْجِهَةِ**» فَفْطَنْ لِهَذَا.

وَأَوْلَىٰ مَا فُسِّرَ بِهِ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ مَا ثَبَتَ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ، وَالسَّلَفِ، وَقَدْ أَجْمَعَ السَّلَفِ عَلَىٰ ثُبُوتِ «**الْحَدِّ**» لله تَعَالَىٰ.

وَإِنْ أَرَادَ بِالْحَدِّ الْبِينُونَةَ عَنِ الْخَلْقِ فَهَذَا هُوَ مَعْنَىٰ قَوْلِ السَّلَفِ إِنَّهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ وَلِهَذَا إِنْكَارُ الْحَدَّ مُطْلَقًا أَوْ إِثْبَاتُهُ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ [١]). اهـ **كَلاَمُ السَّقَّافِ**.

* فَقوله: (لَمْ يَرِدْ لَفْظُ (**الحَدِّ**)؛ لاَ إِثْبَاتـًا ولاَ نَفْيـًا)؛ فَهَذَا الْكَلاَمُ كُلُّهُ مِنَ الْجَهْلِ الْبَيِّنِ؛ مُلْقيًا الْكَلاَمَ عَلَىٰ عَوَاهِنِهِ، دُونَما تَحْقِيقٍ، أو تَدْقِيقٍ.

فَقَدْ أَوْهَمَ الْقُرَّاءَ فِي كَلاَمِهِ هَذَا أَنَّ لَفْظَ: «**الحَدِّ**»؛ لَمْ يَأْتِ فِيهِ الْإِثْبَاتُ وَلَا النَّفْي.[٢]

وَهَذَا هُوَ التَّحْرِيفُ فِي اِعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَسْأَلَةِ: ثُبُوتِ: «**الْحَدِّ**» لله تَعَالَىٰ.[٣]

قلتُ: فَأَيْنَ عَدَمُ التَّعَرُّضِ لِإِثْبَاتِ: «**الْحَدِّ**» لَفْظًا وَمَعْنًىٰ؛ مَعَ تَضَافُرِ أَكَابِرِ رُوَاةِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ عَلَىٰ إِثْبَاتِ: «**الْحَدِّ**» لله تَعَالَىٰ لَفْظَا وَمَعْنًىٰ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَمِنْ آثَارِ السَّلَفِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.[٤]

---

(١) **قلتُ**: ومَعَ قَوْلِهِ هَذَا رحمه الله في كِتَابِهِ: «شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ» (ج٨ ص٤١٩) فَقَط أَثْبَتَ أَنَّ للهِ تَعَالَىٰ: «**حَد**» في كِتَابِهِ: «شَرْح العَقِيدَةِ السَّفَّارِينِيَّةِ» (ص٢٣٥ و٢٣٦)؛ مُطْلقـًا بدَلالةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

(٢) وَلِلْعِلْمِ أَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ!.

(٣) وَالَّذِي أَدَّاهُ إِلَىٰ هَذَا اللَّبْسِ جَهْلُهُ، وَاخْتِلاَطُهُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ!؛ مِثْلُ: «**الجَسْمِ**»، و«**الجِهَةِ**»، وغَيْرِهِمَا، فَهُوَ لاَ يَدْرِي مَا يَخْرَجُ مِنْ رَأْسِهِ.

(٤)هَذَا تَغَافُلٌ مِنَ: «**الْخَسَّافِ**» الْمُتَعَالِمِ.

فَالْخَسَّافُ هَذَا أَرَادَ إِيهَامَ الْقُرَّاءِ أَنَّ لَفْظَ: «**الْحَدِّ**» لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْاِعْتِقَادِ، فَتَأَمَّلْ الْجَهْل.(١)

قلتُ: فَمِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِنَفْيِ: «**الْحَدِّ**»، وَلَا بِإِثْبَاتِهِ مِنَ السَّلَفِ، وَقَدْ أَثْبَتَ السَّلَفُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ لله تَعَالَىٰ: «**حَدٌّ**»، وَهُوَ أَعْلَمُ بِحَدِّهِ سُبْحَانَهُ.(٢)

إذاً فَكَيْفَ يَجْزِمُ: «**الْخَسَّافُ**» بِعَدَمِ الْإِثْبَاتِ، وَبِعَدَمِ النَّفْيِ مُقَلِّدًا(٣) كعَادَتِهِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ.

قَالَ العَلاَّمَةُ الفُّلاَنِيُّ رحمه الله في «**الإيقَاظِ**» (**ص٣١٥**): (فَالْمُصَمِّمُ عَلَىٰ التَّقْلِيدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَاصٍ لله تَعَالَىٰ، وَرَسُولِهِ ﷺ، مُتَّبِعٌ لِهَوَاهُ). اهـ

قلتُ: فَتَأَمَّلْ هَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ التَّقْلِيدَ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَىٰ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَهْلٌ عَظِيمٌ.(٤)

قَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ رحمه الله في «**الكَافِي**» (**ج٢ ص٩٥٨**): (والَّذِي يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْضِي بِهِ ولا أن يَتَعدَّاهُ **مَا فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ**، فَإِن لَمْ يَجِدْ فَفِي مَا أَحْكَمَتْهُ **سُنَّةُ رَسُولِ الله** ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهَا نَظَرَ فِيمَا **جَاءَ عَنْ أَصْحَابِهِ**، رضي الله عنهم فَإِن كَانُوا

---

(١) وَهَذَا هُوَ التَّعَالُمُ، والتَّعالي بِالْبَاطِلِ، عِيَاذًا بِاللهِ تَعَالَىٰ.

(٢) فهل يُقَالُ، والحالُ هكذا: (لم يَرِدْ لفظ (**الحَدِّ**)؛ لا إثباتًا ولا نفيًا).

وَهَذَا مِنَ: «**الْخَسَّافِ**» تَوْهِيمٌ لِلْقُرَّاءِ، وَتَلْبِيسٌ عَلَيْهِمْ بِأَمْرِ دِينِهِمْ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) وهو غَارِقٌ فِي التَّقْلِيدِ المَذْمُومِ، والتَّبعيَّةِ العَمْيَاءِ لزَلاَتِ العُلَماءِ!.

(٤) وانظر: «الذَّخِيرَةَ» للقَرَافِيِّ (ج١٠ ص١٢٥)، و«عِقْدَ الجَوَاهِرِ» لابنِ شَاس (ج٣ ص١٠٠٥)، و«الكَافِي» لابنِ عَبْدِ البَرِّ (ج٢ ص٩٥٨ و٩٥٩).

قَدِ اخْتلفُوا، تَخَيَّرَ مِنْ أَقاويلِهِمْ أحْسَنَهَا وأشْبهَهَا بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، **وكذَلِكَ يَفْعلُ بأقَاوِيلِ العُلَماءِ بَعْدَهمْ**، ولَيْسَ لهُ أنْ يُخَالِفَهُم ويَبتدع شَيْئًا مِنْ رَأْيِهِ[1]، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ اجْتَهَدَ رَأْيهُ واسْتَخَارَ اللهُ، وأمْعَنَ النَّظر، فإنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الأمرُ شَاوَرَ مَنْ يَثِقُ بِفِقْهِهِ ودِينِهِ، مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، **ثُمَّ نَظَرَ إِلَىٰ أَحْسَنِ أَقَاويلِهِمْ وأشْبهَهَا بالحَقِّ فَقَضَىٰ به**، فَإِنْ رَأَىٰ خِلاَفَ رَأْيِهِمْ أَحْسَنَ وأَشْبهُ بالحَقّ عِنْدَهُ قَضَىٰ بِهِ، ولا يُبْطلُ مِنْ قَضَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا مَا يُبطلُ مِنْ قَضَاءِ غَيْرِه قَبْله وذَلِكَ مَا خَالَفَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ أو الاجْمَاعَ، فإنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْضَاهُ وقَضَىٰ في المُسْتأنفِ بمَا يَرَاهُ بَعْدَ **إلاَّ أنْ يَكُونَ قَضَىٰ بتَقْلِيد بَعْضَ الفُقَهاءِ ثُمَّ رَأَىٰ الصَّوَابَ في غَيْرِهِ مِنْ أَقَاوِيلِ العُلَمَاءِ، فإنْ بَانَ لَهُ ذَلِكَ نَقَضَ قَضَاءَه**[2] **بالتَّقْلِيدِ وقَضَىٰ بِمَا يَرَاهُ مُجْتَهِداً بَعْدُ**). اهـ

قلتُ: انْظُرْ كَيْفَ صَرَّحَ بأنَّ القَاضِي إذا حَكَمَ بتَقْلِيدِ بَعْضِ الفُقَهَاءِ، ثُمَّ رَأَىٰ الصَّوابَ في غَيْرِ رَأيِ مَنْ قَلَّدُه، أَنَّهُ ينقضُ حُكْمَهُ الَّذِي قَضَىٰ بالتَّقليدِ.[3]

فَالْخَسَّافَ هَذَا فِي كِلاَ الْحَالَيْنِ مُخْطِئٌ[4]، وَهُوَ فَوْقَ هَذَا كُلُّهُ يَفْتَخِرُ، وَيَتَعَالَمُ فِي مَوْقِعِهِ: «**الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ**»، بَلْ تَرَاهُ يُدَبِّجُ مَوْقِعَهُ بِوَصْفِ دُعَاةَ الْقُطْبِيَّةِ بـ: «الشَّيْخُ حَسَنِ

---

(١) كرَأْيِ: «**السَّقَّافِ**» في حُكْمِ: «**الحَدِّ**»، حَيْثُ تَكَلَّمَ فِيهِ بغَيْرِ عِلْمٍ.

(٢) فَهَذَا: «**السَّقَّافُ**» ينَقْضُ رأيهُ في حُكْمِ: «**الحَدّ**» الذي قَلَّدَ فيهِ بَعْضَ أَهْلِ العِلْمِ، ويَرجعُ عنهُ إلىٰ ما ثَبَتَ فيهِ إجْمَاعُ السَّلفِ عَلَىٰ ثُبُوتِ: «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ.

(٣) وانظر: «الذَّخِيرَةَ» للقَرَافِيِّ (ج١٠ ص١٢٥)، و«إيقاظ الهِمَمِ» للفُلاَّنِيِّ (ص٣١٦)، و«عِقْدَ الجَوَاهِرِ» لابنِ شَاس (ج٣ ص١٠٠٥)، و«الكَافِي» لابنِ عَبْدِ البَرِّ (ج٢ ص٩٥٨ و٩٥٩).

(٤) فَالْأَمْرُ إذاً لَيْسَ صَحِيحاً، كَمَا زَعَمَ: «**الْخَسَّافَ**»؛ مُلَبِّسًا عَلَىٰ الْقُرَّاءِ، وَمُوهِمًا لَهُمْ أَنَّ لَفْظَ: «**الْحَدِّ**» لَمْ يَثْبُتْ فِي الْاِعْتِقَادِ مُطْلَقًا.

البَنَّا، والشَّيْخِ الدُّكْتورِ سَفَرِ الحَوَالِي، والاسْتَاذِ مُحَمَّدِ قُطْب ... إلىٰ آخِرِهِ»، كَمَا في مَوْقعِ: «**الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ**» المُشْرِفُ العَام: «**المَدْعو عَلَوِيّ بنُ عَبْدِ القَادِرِ السَّقَّافِ**».

قلتُ: إذاً فأيِّ المَسْأَلَتَيْنِ أَرْدَتْ أيُّها: «**الخَسَّافُ**»؛ فإنْ قُلْتَ: لَمْ يَثْبُتْ: «الحَدّ» للهِ تَعَالَىٰ، فَأَنْتَ جَهْمِيٌّ!، وإنْ قُلْتَ: بنَفْي: «الحَدّ» فأنتَ جَهْمِيٌّ، وإنْ قُلْتَ: لا نُثْبِتُ ولا نَنْفِي، فَأَنْت جَهْميٌّ، فمَاذَا أَرَدْتَ مِنْ قَوْلِكَ في كِتَابِكَ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٢): (لَمْ يَرِدْ لَفْظُ (الحَدِّ)؛ لا إِثْبَاتاً ولاَ نَفْياً).[1] اهـ

قَالَ شَيْخُنا العَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بنُ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «شَرْحِ القَوَاعِدِ المُثْلَىٰ» (ص٢٩٦): (وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّعْطِيلِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ لَوَازِمُ بَاطِلَةٌ). اهـ

ومَذْهَبُهُ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ جَنَىٰ عَلَىٰ النُّصُوصِ، حَيْثُ جَعَلَهَا دَالَّةً عَلَىٰ مَعْنَىٰ بَاطِلٍ غَيْرِ لَائِقٍ بِاللهِ تَعَالَىٰ، وَهُوَ الْعَدَمُ، كَمَا بَيَّنَ السَّلِفُ.

---

(١) **قلتُ**: وَوُقُوعُهُ فِي مَذْهَبِ: «**الْجَهْمِيَّةِ**» ذَلِكَ بِسَبَبِ مَا أَدَاهُ اِخْتِلَاطُهُ إِلَىٰ عَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْي، فَظَنَّ أَنَّ لَفْظَ: «**الحَدِّ**» بِمِثْلِ لَفْظِ: «**الجِسْمِ**»، و«**الجِهَةِ**»، ونَحْوِ ذلكَ، فتأمَّلْ جَهله.

وانظر: «شَرْحَ القَوَاعِدِ المُثْلَىٰ» لشَيْخِنا ابنِ عُثيمِينَ (ص٢١٠).

قَالَ عَلَوِيُّ السَّقافُ في كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٣): (ولَفْظُ: «**الحَدِّ**» كلَفْظِ: «**الجِهَةِ**»، فَلَمَّا نَفَىٰ الجَهْمِيَّةُ والمُعَطِّلَةُ جِهَةَ العُلّو لله عزَّ وجلَّ أَطْلَقَ بَعْضُ أهلِ السُّنة لَفْظَ: «**الجِهَةِ**»، ولَمَّا نَفَىٰ الجَهْمِيّةُ بَيْنونَة اللهِ عزَّ وجلَّ عَنْ خَلْقِهِ أَطْلَقَ بعضُ أهلِ السُّنةِ لفظَ (**الحَدِّ**)!). اهـ

وهَذَا يَدلُّ علىٰ أنَّ: «**الخَسَّافَ**» لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الإثباتِ، وبينَ النَّفي بمِثْلِ هَذهِ المَسَائل.

وإذا تَبينَ لكَ هَذا عَرَفْتَ أنَّ الخَسَافَ لَمْ يُصبْ بقَوْلِهِ في كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٢): (لَمْ يَرِدْ لفظُ (**الحَدِّ**)؛ لاَ إِثْباتاً ولاَ نَفْياً). اهـ

الثَّاني: أَنَّهُ صَرَفَ كَلَامَ اللهِ تَعَالَىٰ، وَكَلَامَ رَسُولِهِ ﷺ، وَآثَارَ السَّلَفِ عَنْ ظَاهِرِهِ.

وَاللهُ تَعَالَىٰ خَاطَبَ النَّاسَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ لِيَعْقِلُوا الْكَلَامَ وَيَفْهَمُوهُ عَلَىٰ مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ خَاطَبَهُمْ بِأَفْصَحِ لِسَانِ الْبَشَرِ، فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَرَسُولَهُ ﷺ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ الْمَفْهُومِ بِذَلِكَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ.(١)

والثالث: أَنَّ صَرْفَهُ لِكَلَامِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَرَسُولَهُ ﷺ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَىٰ اِعْتِقَادٍ يُخَالِفُهُ، هَذَا قَوْلٌ عَلَىٰ اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَىٰ اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

فَلْيُتَأَمَّلْ هَذَا مُنَاصِرُوا: «الْخَسَّافَ»، وَمُرِيدُوهُ حَتَّىٰ يَعْرِفُوا الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَصِدْقَ الْقَوْلِ مِنَ الْخَبَرِ الْعَاطِلِ: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧].

---

(١) **قلتُ**: وفي جِنَايةِ: «**الخَسَّاف**» عَلَىٰ النُّصُوصِ، فَقَدْ أَخطأَ مِنْ وَجْهينِ:

الأَوَّل: نَفيُ ما دَلَّت عَلَيْه النُّصُوصُ مِنْ إِثْباتِ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ.

والثَّاني: ابتِكَارُ مَعَانٍ لم يُرِدْهَا اللهُ تَعَالىٰ، ورَسُولهُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص١٤٢): (لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «الحَدِّ»؛ لاَ إِثْبَاتـًا، ولاَ نَفْيـًا، لاَ فِي الكِتَابِ، ولا فِي السُّنَّةِ)؛ فانْظُرْ إِلَىٰ هَذَا التَّبَايُنِ والتَّضَادِّ فِي الاعْتِقَادِ، وكَيْفَ رَاجَ عَلَيْهِ مَا حَذَّرَ مِنْهُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» (ص٨ و٩ و١١ و٢١).

لَقَدْ أَوْهَمَ القُرَّاءَ فِي كَلاَمِهِ هَذَا أَنَّ لَفْظَ: «**الحَدِّ**» لَمْ يَثْبُتْ فِي الكِتَابِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي السُّنَّةِ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كذَلِكَ بَلْ ثَبَتَ: «**الحَدُّ**[1]» للهِ تَعَالَىٰ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذَلِكَ.

قلتُ: إذاً فَمَا خَاضَ فِيهِ: «الخَسَّافُ» فَهُوَ بِدْعَةٌ مِنَ القَوْلِ لَمْ يَأْذَنْ اللهُ تَعَالَىٰ به، ومِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ، فَهَذَا نَوْعٌ مِنْ فُضُولِ الكَلاَمِ، والسُّكُوتُ عَنْهُ أَوْلَىٰ.

بَلْ نَقولُ لهُ بِمَا قَالَ السَّلَفُ، ونكّفُّ عَمَّا كَفّوا عنهُ، وأَنَّ مُخالفتهَمُ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ بِدْعَة، وإِنَّهُ يَسَعُنَا مَا وَسِعَهُمْ؛ فإِنَّهُمْ كَانُوا باللهِ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ.

قالَ تَعَالىٰ: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة:٤٩].

وقالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام:٥٠].

قلتُ: فكَلامهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ مَا فَهِمَ المَسْأَلَةَ، ولاَ عَرَفَ سَبَبَ إِثْبَاتِ السَّلَفِ الصالِحِ: «**للحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ، ولا عَرَفَ مَغْزَىٰ: «**الجَهْمِيَّةِ**» فِي إِنْكَارِهِمْ «**الحَدِّ**» للهِ

---

(١) **فالخَسَّافُ** الْتبَسَ عَلَيْهِ الأَمْرُ؛ كَعَادَةِ المُقَلِّدَةِ فِي غَالِبِ المَسَائِلِ فِي الأُصُولِ والفُرُوعِ، وأَخْرَجَ مَا فِي جَعْبَتِهِ مِنَ البَاطِلِ.

تَعَالَىٰ.[١]

فَهَلْ يُقالُ بَعْدَ ذَلِكَ: (لم يَرِدْ لَفْظُ: «**الحَدّ**»؛ لاَ إِثْبَاتًا، ولاَ نَفْيًا، لاَ في الكِتَابِ، ولا في السُّنَّةِ).

قَالَ شَيْخُنَا العَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بنُ صَالِحٍ العُثيمِينَ رحمه الله **في «شَرْحِ القَوَاعِدِ المُثْلَىٰ» (ص٢٩٦)**: (إِذَا تَأَمَّلَتْ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَجَدَتْهُ هُوَ الْمُطَابِقُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ). اهـ

قلتُ: وَإِنَّ مَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ؛ فَإِنَّنَا نُثْبِتُهُ.

قلتُ: وإِذَا ثَبَتَ أَمْرٌ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ، وتَوَقَّفَ فِيهِ شَخْصٌ؛ أَيْ: فَلَمْ يُثْبِتْهُ، وَلَمْ يُنفيهِ، وَهَذَا هُوَ التَّوَقُّفُ، ومَعْنَىٰ: «**التَّوْقُّفِ**» أنْ لاَ نُثبِتَهُ، ولاَ نَنفِيهُ.[٢]

لذَلِكَ يُعْتَبَرُ: «**السَّقَّافَ**» هَذَا مِنَ الوَاقِفَةِ المُبْتدَعَةِ، وَهِيَ فِرْقَةٌ مِنَ الفِرَقِ الضَّالَّةِ؛ لأَنَّهُ تَوقَّفَ في إِثْبَاتِ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ مَعَ ثُبُوتِهِ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ والإِجْمَاعِ.

❁ ❁ ❁

(١) **والخَسَّافُ** ضَلَّ في مَسْألةِ: «**الحَدِّ**» بسَبَبِ تَقْليدِهِ الأَعْمَىٰ لزَلاَتِ العُلَمَاءِ، وعَدَمِ تَمْيِيزِهِ في الاعْتِقَادِ، اللَّهُمَّ غُفْراً.

فالسَّكُوتُ عَنْ ذَلِكَ أَوْلَىٰ بِهِ، فَقَدْ خَاضَ فِيمَا خَاضَ بِهِ أهلُ البِدَعِ في نَفْيِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ خَلْقِهِ، واسْتَوائِهِ عَلَىٰ عَرْشه، وبَيْنُونتِهِ مِنْ خَلْقِهِ، ونَفْيِ مَكَانِهِ، وقَولِهِ بالحُلُولِ في خَلْقِهِ، تَعَالىٰ عَمَّا يَقُولُ: «الخَسَّافُ» عُلوّاً كَبِيراً، فَهَذَا لاَزِمُ قَوْلِهِ البَاطِلِ.

(٢) وَقَدْ ثَبَتَ للهِ تَعَالَىٰ: «**الحَدُّ**» بدَلاَلَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ والإِجْمَاعِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ.

وانظر: «شَرْح القَوَاعد المُثْلَىٰ» لشَيْخِنا ابنِ عُثيمِينَ (ص٢١٢ و٢١٥).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ
عَلَى أَنَّ نَفْيَ عَلَوِيٍّ السَّقَّافِ للحَدِّ للهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ نَفْيُ وُجُودِ اللهِ تَعَالَى، وَنَفْيُ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، واسْتَوائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، ونَفْيُ بَيْنُونتِهِ مِنْ خَلْقِهِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ نَفْيَ: «**الحَدِّ**» عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ، فإنَّ عِنْدَ أئمَّةِ الحَدِيثِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيُ وُجُودِ اللهِ تَعَالَىٰ، وعُلوهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ، واسْتَوائِهِ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَهَذَا كَفْرٌ بإجْمَاعِ السَّلَفِ والخَلَفِ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ.

ولذَلِكَ لأنَّ الجَهْمِيَّةَ تُرِيدُ مِنْ نَفْيِ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ، هُوَ نَفْيُ وُجُودِ اللهِ تَعَالَىٰ، ونَفْيُ عُلوّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ، واسْتِوَائِهِ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وبَيْنُونتهِ مِنْ خَلْقِهِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بذَلِكَ أَئِمَّةُ السَّلف، وإليْكَ الدَّليلُ:

فَعَنِ الإمَامِ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَذَكَرَ الجَهْمِيَّةَ- قَالَ: (إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ).[1]

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ.**

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (٤١)، والبُخَارِيُّ في «خلق أفعال العِباد» (ص٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٦ ص٢٧٩)، والذّهَبِيُّ في «تذكرة الْحُفّاظ» (ج١ ص١٦٨) من طرق عن سُليمان بنِ حَرْبٍ قال: سمعتُ حَمّادَ بنَ زيد به.

قلتُ: وهذا سَندهُ صحيحٌ، وقد صحّحه ابنُ تيميّةَ في «الحَمويّة» (ص٤١)، والشيخ الألبانيُّ في «مُختصر العلوِّ» (ص١٤٦).

=

* يَعْنِي: نَفْيَ وُجُودِ اللهِ تَعَالَىٰ، وعُلوّهِ، واسْتِوَائِهِ، وبَيْنُونتِهِ.

وَعَنِ الإِمَامِ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ رحمه الله قال: (كَلَّمْتُ بِشْرَ الْمَرِيسِيَّ وَأَصْحَابَ بِشْرٍ فَرَأَيْتُ آخِرَ كَلَامِهِمْ يَنْتَهِي أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ).[1]

قلتُ: وهَذَا مُرادُ: «الجَهْمِيَّةِ» مِنْ نَفْيِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَىٰ، فافْهَمْ لهَذَا تَرْشَدْ.

وَعَنِ الإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ رحمه الله قَالَ: (لَيْسَ فِي أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ شَرٌّ مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ؛ يَدورُونَ عَلَىٰ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السّمَاءِ شَيْءٌ).[2]

=

وأخرجه الذَّهَبِيُّ في «تذكرة الحفاظ» (ج٥ ص١٦٩٦) من طريق آخر به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(١) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرَجَهُ عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (٧٢)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (١٧٥٣)، والخَطِيبُ في «تَارِيخِ بَغْدَاد» (ج٧ ص٦٣) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَىٰ بنِ إسْمَاعِيلَ الوَاسِطيّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّادَ بن العَوَّامِ بِهِ.

قلتُ: وهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

(٢) **أثرٌ صحيحٌ.**

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (١٤٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٩ ص٧) من طريق عبدالله بن شَبُّويه حدّثنا محمدُ بنُ عُثمان قال: سمعتُ عبدالرحمن بن مَهْدي بِهِ

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأخرجه ابنُ بطّة في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (٢٢٦٩) من طريق آخر.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قلتُ: لَمَّا كَانَتِ: «**الجَهْمِيَّةُ**» يَنْفُونَ عُلوّ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ خَلْقِهِ، واسْتِوَائِهِ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَيَقُولُونَ: إنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لا يُبَاينُ خَلْقَهُ، فَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ حَدٌّ، ولا يَتَميَّزُ عَنْهُمَ![1] بَيَّنَ السَّلَفُ بُطْلان اعْتِقَادِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج٣ ص٤٣): (وَلَمَّا كَانَ: «**الجَهْمِيَّةِ**» يَقُولُونَ مَا مَضْمُونُهُ إنَّ الخَالِقَ لا يَتَميَّزُ عَنِ الخَلْقِ فَيجْحَدُونَ صِفَاتَهُ الَّتي تَمَيَّزَ بِهَا، ويَجحدُونَ قَدْرَهُ حَتَّىٰ يَقُولَ المُعْتَزِلَةِ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَدِيرٌ قَدْ عَرَفْنَا حَقِيقَتَهُ وَمَاهِيتَهُ.

ويَقُولُونَ: إنَّهُ لاَ يُباينُ غَيْرَهُ، بَلْ إمَّا أنْ يَصِفُوهُ بِصِفَةِ المَعْدُومِ، فَيقولُونَ: لاَ دَاخِلَ العَالِمِ، ولا خَارِجَهُ، ولاَ كَذَا، ولاَ كَذَا، أَوْ يَجْعلُوهُ حَالاً فِي المَخْلُوقَاتِ، أَوْ وُجُود المَخْلُوقَاتِ.[2]

فَبَيَّنَ ابنُ المُبَارَكِ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ عَلَىٰ عَرْشِهِ مُبَاينٌ لخَلْقِهِ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ.

وذَكَرَ الحَدَّ لأنَّ: «**الجَهْمِيَّةَ**» كَانُوا يَقُولُونَ: لَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَمَا لاَ حَدَّ لَهُ لاَ يُباينُ المَخْلُوقَات، ولا يكونُ فَوْقَ العَالَمِ لأنَّ ذلك مُسْتَلزِمٌ للحَدِّ). اهـ

قلتُ: وهَذَا يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ عَرَفَ مَا بَيْنِ مَنْهَجِ السَّلَفِ[3]، وبَيْنَ: «**الجَهْمِيَّةِ**» المَلاحِدَةِ فِي مَسْأَلَةِ إِثْبَاتِ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ.

---

(١) وانظر: «بَيَانَ تَلْبِيسِ الجَهْمِيَّةِ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٣ ص٤٣).

(٢) وهَذَا لَمْ يَقُلْهُ أحدٌ، ولاَ يَقُولهُ عَاقِلٌ، بَلْ لَمْ تَقُلْهُ إلاَّ الجَهْمِيَّةُ الزَّنَادِقَة.

(٣) **قلتُ**: وهَذَا السَّببُ فِي ذِكْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ: «الحَدّ» للهِ تَعَالَىٰ.

وَقَدْ تَضَافَرتْ أَقْوَالُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَىٰ إِثْبَاتِ، وإِطْلاَقِ: «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ، حَدّاً لاَ يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ.

قلتُ: وهَذَا الاعْتِقَادُ السَّلَفِيُّ يَعْرِفُهُ صِغَارُ طَلَبَةِ العِلْمِ، و: «**الخَسَّافُ**» هَذَا المُدّعِي العِلْم، لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ، بَلْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ هَذَا الاعْتِقَادُ البَاطِلُ الَّذِي هُوَ نَفْيُ: «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالَىٰ، هُوَ مُعْتَقَدُ: «**المَرِيسيِّ الجَهْمِيّ**» الضَّال، وأَصْحَابِهِ: «**الجَهْمِيَّةِ**».

قَالَ الإِمَامُ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقْضِ عَلَىٰ بِشْرِ المَرِيسيِّ» (ص٦٢)**: (وَقَدِ اتَّفَقَتِ الكَلِمَةُ مِنَ المُسْلِمِينَ وَالكَافِرِينَ أَنَّ الله فِي السَّمَاءِ، وَحَدُّوهُ بِذَلِكَ إِلَّا المَرِيسِيَّ الضَّالَّ وَأَصْحَابَهُ[1]، **حَتَّىٰ الصِّبْيَانُ**[2] **الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ قَدْ عَرَفُوهُ بِذَلِكَ**). اهـ

قلتُ: وهَذَا: «**الخَسَّافُ**» القُطْبِيُّ فِي كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» قَدْ أَنْكَرَ: «**الحَدَّ**» للهِ تَعَالَىٰ، فَجَانَبَ مُعْتَقَد أَهْلِ السُّنَّةِ والأَثَرِ فِي مَسْأَلَةِ نَفْيِهِ: «للحَدّ»، فَأَتَىٰ بِمُحْدَثٍ مِنَ القَوْلِ، وبِمُنْكَرٍ فِي الدِّينِ.[3]

---

(١) **والخَسَّافُ الجَهْمِيُّ** فِي نَفْيِهِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَىٰ، قَدْ وَافَقَ المَرِيسِيّ وأَصْحَابهُ، وخَالَفَ السَّلَفَ والخَلَفَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

(٢) و«**الخَسَّاف**» مَعَ ادِّعائِهِ العِلْمِ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ نَفْيَ: «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ، مِنْ اعْتِقَادِ: «**المَرِيسِيِّ الجَهْمِيّ**»، وأَصْحَابِهِ «**الجَهْمِيَّةِ**»، فَوَقَعَ فِي الفَخِّ، وَلاَبدّ.

(٣) **قلتُ**: وَلَمْ يَأْتِ إِنْكَار: «**الحَدَّ**» للهِ تَعَالَىٰ إِلاَّ عَنِ: «**الجَهْمِيَّةِ**» أَعْدَاءِ السُّنَّةِ والتَّوْحِيدِ.

فَعَنْهُمْ تَلَقَّفَهَا مَنْ جَاءَ بَعْدُهُمْ مِمَّنِ اِشْتَغَلَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، وَأَعْرَضَ عَنْ دَارِسَةِ مَا كَتَبَهُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَلَمْ يَتَحَرَّ فِيهِ الْاِقْتِدَاءَ وَالْاِتِّبَاعَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدُهُمْ، وَسَارَ عَلَىٰ طَرِيقَتِهِمْ، وَاقْتَفَىٰ أَثَرَهُمْ، كَمَا سَتَرَىٰ فِي ثَنَايَا هَذَا الْكِتَابِ.(١)

قَالَ الإِمَامُ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «النَّقْضِ عَلَىٰ بِشْرِ المَرِيسِيِّ» (ص٥٨): (فَمَنِ ادَّعَىٰ أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ: «**حَدٌّ**» فَقَدْ رَدَّ الْقُرْآنَ، وَادَّعَىٰ أَنَّهُ لَا شَيْءٌ؛ **لِأَنَّ اللهَ حَدَّ مَكَانَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ** فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال تعالىٰ: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ شَوَاهِدُ وَدَلَائِل علىٰ: «**الْحَدّ**»؛ وَمَنْ لَا يَعْتَرِفُ بِهِ فَقَدْ كَفَرَ بِتَنْزِيلِ(٢) اللهِ وَجَحَدَ آيَاتِ اللهِ). اهـ

قلتُ: فَنَفْيُ «**الحَدِّ**» عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ عِنْدَ السَّلَفِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ خَلْقِهِ، واسْتِوَائِهِ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَنَفْيُ ذَلِكَ كُفْرٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّد الدَّشْتِيُّ رحمه الله فِي «إِثْبَاتِ الحَدِّ للهِ تَعَالَىٰ» (ص١١٨): (فمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الحَدِيثِ الَّذِينَ هُمْ أهلُ السُّنَّةِ، وأَئِمَّةُ المُسْلِمِينَ، وعُلمائهُمْ؛

---

(١) وَمَا وَقَعَ فِيهِ: «**عَلَوِيُّ السَّقَّافُ**» فِي هَذَا التَّجَهُّمِ إِلَّا عَلَىٰ جَهْلٍ فَاضِحٍ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَلَيْسَ هَذَا بِغَرِيبٍ عَلَىٰ هَذَا الرُّوَيْبِضَةِ الَّذِي مَلأَ كِتَابَهُ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» مِنَ التَّعْلِيقَاتِ الْبَاطِلَةِ فِي عِدَّةِ أَبْوَابٍ، وَلَا يَخْفَىٰ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَنْقُضُ كِتَابَهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ.

(٢) هَذَا حُكْمُ مَنْ أَنْكَرَ: «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ، ومَوْقفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَاضِحٌ فِيهِ.

وكِتَابِي هَذَا: شَجَىٰ فِي حَلْقِ الخَسَّافِ هَذَا.

يَعْتَقِدُونَ، ويَشْهَدُونَ أنَّ مَنْ قَالَ: «لَيْسَ لهُ حَدّ»؛ يَعْنِي: بذَلِكَ أَنَّ اللهَ في كُلِّ مَكَانٍ، فَقَدِ ارْتدَّ عَنِ دينِ الإِسْلاَمِ، ولَحِقَ بالمُشْرِكِينَ، وكَفَرَ باللهِ وبآياتِهِ). اهـ

قلتُ: وَعَلَىٰ نَفْيِ[1] الخَسَّافِ هَذَا «**للحَدِّ**» عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي:

(١) نَفْيُ وُجُودِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَنَفْي حَقِيقَتِهِ، وَهَذَا هُوَ الْكَفْرُ بِاللهِ تَعَالَىٰ.

(٢) وَفِي نَفْيِهِ هَذَا قَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْآثَارَ، فَإِذَا خَالَفَ هَذِهِ الْأُصولِ فَلَا يُفْلِحُ فِي دُنْيَاهِ وَآخِرَتِهِ.

(٣) نَفْي اِسْتِوَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ عَرْشِهِ.

(٤) نَفْي عُلُوِّ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَهَذَا كُفْرٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

(٥) نَفْيُ بَيْنُونةِ اللهِ تَعَالَىٰ عَنْ خَلْقِهِ.

(٦) وَفِي نَفْيِهِ هَذَا وَافَقَ مَذْهَبَ الْجَهْمِيَّةِ الزَّنَادِقَةِ، فَوَقَعَ فِي الزَّنْدَقَةِ ولابدّ.[2]

(٧) نَفْي الْمَكَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَالْعِيَاذُ بِاللهِ.

---

(١) **قلتُ**: ونَفْيُ: «**الخَسَّافُ**» «للحَدِّ» للهِ تَعَالَىٰ يَنْقُضُ كِتَابَهُ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» مِنْ أَوَّلِهِ إلىٰ آخرِهِ.

(٢) وانظر: «النَّقضَ عَلَىٰ بِشْرِ المَرِيسيِّ» للدَّارِميّ (ص١٥٨)، و«ذَمّ الكَلاَمِ» للهَرَوِيّ (ج٤ ص٤٠٢).

فَعَنِ الإمَام أَبِي عَبْدِ اللّهِ ابنِ مَنْدَه رحمه الله: (وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا يَرَىٰ للّهِ الحَدَّ[١]؛ لأَنَّهُ يُسْقِطُ مِنْ بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهُ الحَاجِزَ، والحِجَابَ[٢]).[٣]

قلتُ: فإنْكَارُ: «**الخَسَّافُ**» «**للحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ، فبِدْعَةٌ مِنْهُ، وخَوْضهُ في ذَلِكَ لَمْ يَأْذَنْ بهِ اللهُ تَعَالَىٰ.[٤]

وَقَوْلَهُ: لَمْ يَأْتِ نَصّ بإثْبَاتٍ، ولا بنَفْيهِ، فَهَذَا ضَلالٌ في الدِّينِ.[٥]

وَكَلَامُهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ مَا فَهِمَ الْمَسْأَلَةَ، وَلَا عَرَفَ سَبَبَ إِثْبَاتِ السَّلَفِ الصَّالِحِ «**للحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ، ولاَ عَرَفَ مَغْزَىٰ الجَهْمِيَّةِ في إِنكَارِهِمْ «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ.

فَقَوْلُهُ: لَمْ يَأْتِ نصٌ بنَفْي: «**الحَدّ**»، ولاَ في إِثْباتهِ، فَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ يَدُلُّ عَلَىٰ جَهْلِهِ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارَ فِي مَسْأَلَةِ إِثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَىٰ.[٦]

---

(١) فَوَقَعَ: «**الْخُسَّافُ**» فِي اِعْتِقَادَاتِ الْجَهْمِيَّةِ الْكُبْرَىٰ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِسَبَبِ جَهْلِهِ بِالْاِعْتِقَادِ السَّلَفِيِّ.

(٢) لأَنَّ مُرَادَ: «**الجَهْمِيَّة**» مِنْ نَفْيِ: «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ يَعْنونَ بِهِ نَفيَ العُلو للهِ تَعَالَىٰ عَنْ خَلقهِ.

(٣) **أثرٌ صحيحٌ.**

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّهِ» (ص١٠٧) من طريق محمد القَطَّان أنبا محمد بنُ أبي نَصْرٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

(٤) وَهَذَا الْخَسَّافُ الْمُتَعَالِمُ لَهُ عِلْمٌ مُخَلَّطٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرُ عِلْمٍ فِي الْاِعْتِقَادِ السَّلَفِيِّ الْحَقِيقِيِّ.

فلذَلِكَ أَنْكَرَ «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ، ومِنْ حُسْنِ إِسْلامِ المَرْءِ تَرْكهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ.

فَالسُّكُوتُ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَانَ أَوْلَىٰ بِهِ فِي الدِّينِ.

(٥) لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ فِي هَذَا التَّرَدُّدِ فِي إِثْبَاتِ «**الحَدِّ**» للهِ تَعَالىٰ.

(٦) فقَوْلهُ: لَيْسَ للهِ تَعَالَىٰ: «حَدّ»، فَهَذَا ضَلَالٌ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَهَمَّ مَا يُرِيدُ الْجَهْمِيَّةُ الْمُعَطِّلَةُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ: هُوَ نَفْي عُلُوِّ اللهِ تَعَالَىٰ خَلْقُهُ، واستوائه عَلَىٰ عَرْشِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ.

قلتُ: وَهَذَا الَّذِي ظَنَّهُ: «**الْخَسَّافُ**» مَنْ أَبْطِلِ الْبَاطِلِ، فَلَيْسَ كُلُّ لَفْظٍ لَمْ نَفْهَمْ فِيهِ الشَّرْعَ ؛ فَنَقُولُ، لَا نُثْبِتُهُ، وَلَا نَنْفِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْجَهْلِ بِأُصولِ الاِعْتِقَادِ، وَلَابدّ عَلَىٰ الشَّخْصِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يَكْتُبَ فِي الْأُصولِ وَالْفُرُوعِ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

قلتُ: وَهَذَا يَدِلُّ عَلَىٰ أَنَّ: «**الْخَسَّافَ**» غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ منْ مَعْرِفَةِ أَدَلَّةَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ فِي الْاِعْتِقَادِ السَّلَفِيِّ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ.

لِذَلِكَ هُوَ مُقَلِّدٌ، فَيَنْظُرُ إِلَىٰ أَقْوَالِ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَيُقَلِّدُهُمْ بِدُونِ فَهْمٍ، هَلْ هُمْ أَصَابُوا، أَمْ أَخْطِئُوا، كَالْجَاهِلِ تَمَامًا.

قلتُ: وَهَذَا الْخَسَّافُ بِقَوْلِهِ هَذَا يَعْتَبِرُ مِنَ الْوَاقِفَةِ، فَهُوَ مُتَوَقِّفٌ فِي «**الحَدِّ**» لاَ يُثبتهُ ولا يَنفيهُ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا شَبَهٌ بِمَسْأَلَةِ: «**خَلْقِ الْقُرْآنِ**» فَإِنَّ الْأَئِمَّةَ قَالُوا: أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، وَ: «**الْجَهْمِيَّةُ**» قَالُوا: أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَالْوَاقِفَةُ[1] تَوقّفُوا في ذَلِكَ.

قلتُ: إذاً فَكَيْفَ يَهْتَدِي: «**الْخَسَّافُ**» إِلَىٰ مَعْرِفَةِ التَّوْحِيدِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ لَا يَفْهَمُ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْآثَارَ فِي الدِّينِ.

قَالَ الإِمَامُ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقْضِ عَلَىٰ بِشْرِ المَرِيسِيِّ» (ص٣)**: (وَكَيْفَ يَهْتَدِي بِشْرٌ لِلتَّوْحِيدِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَكَانَ وَاحِدِه). اهـ

---

(١) فالوَاقِفَةُ قَالوا: لا نقولُ هَكَذا، ولا نَقُولُ هَكَذَا، فَوقعُوا في البِدْعَةِ، ولابدّ.

قلتُ: فَنُفِيُ الْمَكَانِ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ يَسْتَلْزِمُ إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ ؛ فَإِنَّهُمْ نَفَوْا الْمَكَانَ لِكَيْ يَقُولُوا: إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ فِي كُلِّ مَكَانٍ.(١)

و«**الجَهْمِيَّةُ**» أَعْدَاءُ اللهِ تَعَالَىٰ هُمِ الَّذِينَ يَزْعَمُونَ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَيْسَ فِي مَكَانٍ، وَلَيْسَ عَلَىٰ عَرْشِهِ.(٢)

قَالَ الإِمَامُ الكِرْمَانِيُّ رحمه الله : (الْجَهْمِية أَعدَاء الله، وهم الَّذين يَزْعمُونَ أَن الْقُرْآن مَخْلُوق وَأَنَّ اللهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَىٰ وَلَا يرىٰ فِي الْآخِرَة وَلَا يُعْرَفُ للهِ مَكَان وَلَيْسَ عَلَىٰ عَرْشٍ وَلَا كرْسِي، وَهُمْ كُفَّارٌ فَاحْذَرْهُمْ).(٣) اهـ

قلتُ: فَلَمَّا نَفَتِ الْجَهْمِيَّةُ عُلُوَّ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَاسْتِوَاءَهُ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَبِينُونَتَهُ عَنْ خَلْقِهِ، وَادَّعَوْا أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ بذاته فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَبَّسُوا عَلَىٰ الْعَامَةِ دِينَهُمْ، لَمْ يَسْعَ أَهْلُ السُّنَّةِ السُّكُوتَ عَنْ ضَلَالِهِمْ(٤)، فَردُّوا عليْهِم، وأَثْبتُوا عُلوَّ اللهِ تَعَالَىٰ، واسْتواءهُ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وأنَّ للهِ تَعَالَىٰ «**حَدّ**» هُوَ أَعْلَمُ بِهِ.(٥)

---

(١) **قلتُ**: وهَذَا: «**الخَسَّافُ**» ينشرُ في كِتَابِهِ: «صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» مذهبَ الجَهْمِيَّة، وهو لا يُشعرُ، ووَقَعَ في ذَلِكَ بسَبب جَهْلِهِ بمَذْهَبِ السَّلَفِ في تَوْحيدِ الأَسْمَاءِ والصِّفاتِ جُملةً وتَفْصيلاً.

(٢) وانظر: «الرَّدّ علىٰ الجَهْمِيَّة» لابنِ بَطَّةَ (ج٣ ص١٤١)، و«بَيانَ تَلْبيسِ الجَهْمِيَّة» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٢ ص٤٥).

(٣) وانظر: «العَرْش» للذَّهَبِيِّ (٢٣٢)، و«العُلوّ» لَهُ (٤٧٣)

(٤) **قلتُ**: فكيفَ يُقالُ بعدَ ذَلِكَ: لَمْ يأتِ نصٌّ بنَفْيِ «**الحَدّ**»، ولا بإثباتِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(٥) وَلِلْأَسَفِ فَإِنَّ كَثِيراً مِنَ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْكِتَابَةِ، أَوْ بِتَدْرِيسِ اِعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، قَدْ وَقَعُوا فِي اِعْتِقَادَاتِ الْجَهْمِيَّةِ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ يُقَلِّدُونَ زَلَّاتَ الْعُلَمَاءِ بِجَهْلٍ بَالِغٍ فِي الدِّينِ.

قلتُ: فأوّلُ مَنْ اشْتَهَرَ عَنْهُ إنْكَارُ: «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ هُمْ رُؤوسُ[1] «**الجَهْمِيَّةِ**» المُعَطِّلةِ، ثُمَّ تلقفَهَا عَنْهُمْ مُبْتدعَةُ الزَّمَان.

قَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بَيَانِ تَلْبِيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج٦ ص٦٨٣):

(وذَكَرُوا-يَعْنِي: الأَئِمَّةُ- أَنَّ جَهْمًا وأَتْباعَهُ ... قَوْلُهُمْ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَلَا هُوَ دَاخِلُ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجُهُ، وَلَيْسَ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَلَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا جِسْمٌ وَلَا لَهُ نِهَايَةٌ وَلَا حَدٌّ وَنَحوُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ جَمِيعُهَا وَمَا يُشْبِهُهَا لَا تُؤْثَرُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا يُرْوَىٰ بِهَا حَديثٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا تُوجِدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ اللهِ الْمَنْزِلَةِ مِنْ عِنْدَهُ بَلْ هَذِهِ هِي مِنْ أَقْوَالِ الْجَهْمِيَّةِ[2]،وَمِنِ الْكَلَامِ الَّذِي اِتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَىٰ ذَمِّهِ لِمَا أَحْدَثَهُ مَنْ أَحْدَثَهُ فَحَيْثُ وَرَدَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ ذَمَّ الْجَهْمِيَّةِ). اهـ

❁ ❁ ❁

(١) ورُؤُوسُ الجَهْمِيَّة هُمْ: «الجَهْمُ بنُ صَفْوان»، و«بشرٌ المَرِيسيُّ»، و«أحمدُ بنُ أبي دُؤاد» وغَيْرُهُمْ.

وانظر: «النَّقض عَلَىٰ المَرِيسِيّ» للدَّارِمِيّ (ص٥٧)، و«تَارِيخ بَغْدَادَ» للخَطِيبِ (ج١١ ص٤٦٦).

(٢) إذاً أتدْرِي أيُّها الجَاهِلُ بنَفْيكَ «**الحَدّ**» للهِ تَعَالَىٰ وَافقتْ مَنْ؟!.

فَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ يَأْخُذْ السُّنَّةَ مِنَ الْمَعِينِ الصَّافِي مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَإِنَّمَا أَخَذَ مَنِ الْكُتُبِ، وَمِنْ هُنَا وَهُنَاكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَمِنْ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، فَهُوَ يُقَلِّدُ فِي الدِّينِ، فَوَقَعَ فِي الْفَخِّ، ولابدّ!.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبِّ يسِّر

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

مِنَ الكِتَابِ، والسُّنّةِ، والآثارِ، والإجْماعِ

عَلَى «إثْبَاتِ الحَدِّ للهِ تَعَالَى»

تَعْرِيفُ الحَدِّ:

الحَدُّ لُغَةً: فَصْلُ بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ؛ حَدٌّ بَيْنَهُمَا، ومُنْتَهى كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ؛ أَيْ: حدُّ الشَّيْءِ مُنْتَهاهُ، والفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لئَلَّا تَخْتَلِطَ أَحَدُهُما بالآخَرِ، ومِنْهُ أَحُدُّ حُدُودِ الأَرْضِينَ، وحُدُودَ الحَرَمِ، و «**الحدُّ**»: المَنْعُ، والمرادُ لكلِّ شيءٍ مُنْتَهى، ونِهايةٍ[1].

قالَ ابنُ فارس رحمه الله في «مُعْجم المَقاييس» (ج٢ ص٣): (**حَدُّ**: الحاءُ، والدَّالُ؛ أَصْلَانِ: الأَوَّلُ: المَنْعُ، والثّانِي: طَرَفُ الشّيْءِ، **فالحَدُّ**: الحاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ). اهـ

وقالَ الفيْرُوزُ آباديّ رحمه الله في «القامُوسِ المُحيطِ» (ص٢٩٩): (**الحَدُّ**: الحاجِزُ بينَ شَيْئَيْنِ، ومُنْتَهى الشّيْءِ). اهـ

---

(١) انظر: «مُعجم تهذيب اللُّغة» للأَزْهَريِّ (ج١ ص٧٥٩)، و«الزَّاهر» له (ص٤٦٢)، و«مُختار الصِّحاح» للرَّازيِّ (ص٥٣)، و«لسان العَرب» لابنِ مَنْظُورٍ (ج٢ ص٧٩٩)، و«غرائب الأحاديث» للسَّمعانيِّ (ج١ ص٢٧٨)، و«غريب الحديث» لأبي عُبَيْدٍ (ج١ ص٣٧)، و«العَيْنَ» للخليل (ج١ ص٣٥٥).

وقالَ الفَيُّومِيُّ رحمه الله **في «المِصْباح المُنِير»** (ص٦٩): (**الحَدُّ في اللُّغَةِ**: الفَصْلُ، والمَنْعُ... يقالُ: «حَدَدْتُهُ»؛ عن أمْرِهِ إذا مَنَعْتُهُ، فهو «مَحْدُودٌ»، ومنه: «الحُدُودُ»؛ المُقَدَّرَةُ في الشَّرْع؛ لأنَّها تَمْنَعُ من الإقْدَامِ، ويُسمَّى الحاجبَ: «حَدَّاداً»؛ لأنّه يَمْنَعُ مِنَ الدُّخُول). اهـ

وقالَ الخليلُ رحمه الله **في «العَيْنِ»** (**ج١ص٣٥٥**): (**الحدُّ**: فصلُ ما بينَ كُلِّ شَيْئَيْنِ حَدٌّ بينهما، ومُنْتَهى كُلِّ شيءٍ حَدُّه... وحُدُودُ الله: هي الأشياءُ التي بَيَّنَها، وأمرَ أنْ لا يُتَعَدّى فيها). اهـ

وقالَ أبو القاسمِ الأَصْبهانِيُّ رحمه الله: (حدُّ كُلِّ شَيءٍ مَوْضِعُ بَيْنُونَتِهِ عَنْ غَيْرِهِ فإن كان غرضُ القائِلِ بقوله: ليس للّـهِ حَدٌّ؛ لا يُحيطُ عِلْمُ الخلق بهِ؛ فهو مُصيبٌ) [1].

قلتُ: فكُلُّ مَوْجودٍ له حَدٌّ ينْتَهي إليهِ، ويميّزهُ عن غيرهِ في صفتِهِ، وقَدْرِهِ.

وقالَ أَبُو سعيدٍ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقْضِ»** (**ص٥٧**): (الخَلْقُ كلُّهم عَلِمُوا أنّه ليسَ شَيءٌ يَقَعُ عليه اسمُ الشّيءِ إلّا ولَهُ حَدٌّ، وغايَةٌ، وصِفَةٌ، وأنَّ لا شيءٌ ليسَ له حَدٌّ، ولا غايَةٌ، ولا صِفَةٌ؛ فالشّيءُ أبداً مَوْصُوفٌ لا مَحَالَةَ، ولا شيءٌ يُوصَفُ بلاحَدٍّ، ولا غايةٍ، وقَوْلُكَ: لا حَدَّ له؛ يَعْنِي: أنّه لَا شَيْءٌ). اهـ

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثبات الحدِّ للّـهِ تعالى» (ص١٠٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٢٠ ص٨٥).

قلتُ: وأَجْمَعَ أهلُ السُّنَةِ والجَماعةِ على إطْلاقِ لَفْظِ «**الحَدِّ للّـهِ تعالى**»؛ بمَعْنَى: إثبات عُلوِّهِ تَعَالَى، وبَيْنُونَتِهِ عَنِ خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ[١].

قالَ أَبُو سعيدٍ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقْضِ»** (ص٦٢): (اتَّفَقَتِ الكَلِمَةُ مِنَ المُسلمِينَ، والكافِرينَ **أنّ اللهَ تَعَالى في السَّماءِ، وَحَدُّوهُ بذلك**؛ إلّا المَرِيسِيَّ الضَّالَّ وأَصْحابَهُ[٢]، حَتّى الصِّبْيَانُ الَّذينَ لم يَبْلُغُوا الحِنْثَ قد عَرَفُوهُ بذَلِكَ إذا حَزَبَ الصَّبيَّ شيءٌ يرفعُ يَدَيْهِ إلى ربِّه يَدْعُوهُ في السّماءِ دونَ ما سِوَاهَا).اهـ

قلتُ: ومِمّا نُقِلَ عَنْ أهلِ الحديثِ- كما قد بُسِطَ في غيرِ هذا المَوْضع- وَبَيَّنُوا أنَّ ما أَثْبتُوهُ للّـهِ تَعَالى من «**الحَدِّ**» لا يَعْلمُهُ غَيْرُهُ، فكيفيةُ هذا «**الحَدِّ**» لا يَعْلمُه إلّا اللهُ تَعَالى[٣][٤].

---

(١) وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهْمِيَّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج١ ص٤٣٣)، و«دَرْء تَعارض العَقل والنّقل» له (ج٢ ص٣٣)، و«مُختصر الصَّواعق المُرْسلة» (ج٣ص٨٨٨)، و«الحُجَّة في بيان المَحَجَّة» لأبي قاسم الأصبهانيِّ (ج٢ ص٢٥٧)، و«جامع البيان» للطّبَرِيِّ (ج١ ص١٩١)، و«العَرش» للذَّهَبِيِّ (ص٧)، و«العُلوّ» له (ج٢ ص١٣٠٣)، و«الرِّسالة» للسِّجْزِيِّ (ص١٣١)، و«شرح العقيده الواسطية» لشيخنا ابن عثيمين (ج١ ص٣٨٠).

(٢) وقد نَفَت الجَهمِيَّةُ «**الحدَّ للّـهِ تعالى**»، وتعني به نفيَ العُلوِّ للّـهِ تَعَالى عَلى خَلْقِهِ، والعياذُ باللّـهِ.

(٣) وانظر: «دَرْء تعارض العَقْل والنّقل» لابنِ تَيميّةَ (ج٢ ص٣٥)، و«الفتاوى» له (ج٤ ص٦٧)، و(ج٦ ص٥٣)، و(ج١٢ ص٣٦٧).

(٤) **قلتُ**: وقد ثَبَتَ عن بعضِ أهلِ السُّنة نفي «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، ويَعْنُونَ به نَفْي علم الخلْقِ بحدِّهِ تَعالىَ، فلا يَعْلَم كيفية حدَّه إلّا هوَ تَعالى، ولا يُحيطُ علم الخلق به، مع إثباتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**».

=

قالَ شيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «دَرْء التّعارضِ» (ج٢ ص٣٣)** بَعْدَمَا ذَكَرَ قولَ بعضِ أهلِ العلمِ: «لا يُحَدُّونَ الله تعالى بِحَدٍّ»: (وذَلِكَ لا يُنافِي ما تَقدَّمَ من إثباتِ أَنَّهُ في نَفسهِ له «**حَدٌّ**» **يَعلمُهُ هو؛ لا يَعلمُهُ غيرُهُ**، أَوْ أَنَّه هو يَصِفُ نفسَهُ، وهَكذا كلامُ سائِرِ أَئمّةِ السَّلفِ يُثْبِتُونَ الحقائِقَ، ويُنفونَ علمَ العبادِ بكُنْهِهَا). اهـ

قلتُ: وسببُ في ذِكْرِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ «**الحدِّ للّـهِ تَعَالى**»[(١)]، أنّه لَمّا كانَتْ الجَهمِيَّةُ يُنْفُونَ عُلوَّ اللهَ تَعَالى على خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ، ويقولونَ: إنّ اللهَ تَعَالى لا يُباينُ خلقَهُ، وليسَ بينَهُ، وبَيْنَهُم حَدٌّ، ولا يتميَّزُ عنهم، أَنْكَرَ عليهم أهلُ السُّنّةِ والأَثرِ، واشتدَّ نكيرُهُم عليهِم، حتَّى كفّروهُم، وحَذَّرُوا منهم، وبَيَّنُوا للنّاسِ أَمْرهُم، وتَلبيسَهُم[(٢)].

=

قلتُ: فأُرِيدَ بنفيِ الحَدِّ أنَّ العبادَ لا يَعْلمونَ للّـهِ حَدّاً، ولا يَحُدُّون صفاتَهُ، ولا يكيفونها.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهمِيّة» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج١ ص٤٣٣)، و«الفتاوى» له (ج٣ ص١٤١)، و(ج٥ ص٢٩٨)، و(ج٦ ص٣٨)، و«فتح الباري» لابن رجبٍ (ج٦ ص٥٣٥)، و«الردّ على الجَهمِيَّة» لابنِ قُتَيْبَةَ (ص٥٣).

(١) **قلتُ**: والحدُّ ليسَ صِفَة مِنْ صِفَاتِ اللّـهِ تعالى، وإنَّما «**الحدّ**» مَا يتميّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

(٢) وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهْمِيَّةِ» لابنِ تَيميّةَ (ج٣ ص٤٢و٤٣)، و«الفتاوى» له (ج٥ ص٥١٩و٥٢٠)، و«النَّقْض على بِشْر المَرِيسيِّ» للدَّارِمِيِّ (ص٥٧)، و«تاريخ بَغْداد» للخطيبِ (ج١١

=

قلتُ: وقد تَضَافرتْ أَقوالُ العُلماءِ على إثباتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، حدًّا لا يعلمُهُ غَيْرُهُ تَعَالَى.

قالَ الإمامُ الكِرْمَانِيُّ رحمه الله **في «مَسائلِهِ» (ص٣٥٥)**: (هذا مَذْهبُ أئمّةِ العلمِ، وأصحابِ الأثرِ، وأَهْلِ السُّنَّةِ المعْرُوفِينَ بها، المُقْتَدَى بهم فيها، وأَدْركتُ مَنْ أَدركتُ مِن عُلماءِ... وذَكَرَ قولَهُم في الاعتقادِ- ثمَّ قالَ: (وهو سبحانَهُ بائِنٌ من خَلْقِهِ، لا يَخْلُو علمُهُ مكان، ولله عَرْشٌ، وللعَرْشِ حملةٌ يحملونَهُ، **وله حَدٌّ، واللهُ أعلمُ بحدِّهِ**، والله عَلَى عَرْشِهِ تَعَالَى).اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله **في «بيانِ تلبيس الجَهْمِيّةِ» (ج٣ ص٥٩٠)**: (وقد ثَبَتَ عَنْ أئمةِ السّلفِ أنّهم قالوا: للّـهِ «**حَدٌّ**»، وأنَّ ذَلِكَ لا يعلمُهُ غيرُهُ، وأنّه مُباينٌ لخَلْقِهِ).اهـ

قلتُ: فمعنى «**الحدّ للّـهِ تعالى**»؛ أي: «**بحَدٍّ**»، أي: أنّه مُنْفَصِلٌ عَنِ الخَلْقِ بائنٌ منهم[(١)].

=

ص٤٦٦)، و«الصَّواعق المُرْسلة» لابنِ القَيمِّ (ج٣ ص٩٣٤)، و«اجتماع الجُيوش» له (ص٢٤٩)، و«مَعَالم التنزيل» للبَغَوِيِّ (ج١ ص١٥٩)، و«التّمهيد» لابن عبد البَرِّ (ج٧ ص١٢٩).

(١) **قلتُ**: ولقد أَخْطَأَ مَنْ قَالَ أنَّ لفظَ «**الحدِّ للّـهِ تَعالى**» لم يثبُتْ في الكِتَابِ والسُّنةِ، ولم يَرِدْ فيهما نفياً، ولا إثباتاً! وجعلَهُ مِنَ الألفاظِ الاصطلاحيّةِ الحادثة! كـ «**الجَسْمِ**» وغيرِه، اللَّهُمَّ غُفْراً.

=

قالَ شَيْخُنا الشّيخُ مُحمّدُ بنُ صالحٍ العُثيمين رحمه الله **في «شرح العقيدة السَّفَّارينيّة» (ص٢٣٥)**: (فَمَنْ أَثْبَتَ «**الحَدّ**» أراد بهِ هذا المعنى؛ أي: أنّ اللهَ تَعَالَى مُنْفصِلٌ بائن عَنِ الخَلقِ، ليس حَالًّا فيهم، ولا الخَلْقُ حالُّونَ فيهِ، وهذا المعنى صَحيح.

ومن قالَ: إنَّهُ غيرُ مَحدودٍ أرادَ أنّ اللهَ تَعَالى أكبرُ مِنْ أن يُحَدَّ، ولا يَحِدُّهُ شيءٌ من مَخْلُوقاتِهِ، ولا يَحصرهُ شيءٌ من مَخْلُوقاتِهِ).اهـ

وقالَ شَيْخُنا الشَّيخ مُحمّدُ بنُ صالحِ العُثيمين رحمه الله **في «شرح العقيدة السَّفَّارينيّة» (ص٢٣٦)**: (على كُلِّ حالٍ أرادَ المُؤلفُ- يعني السَّفَّاريني- بنفي «**الحَدِّ**» هُنا ما ذكَرْنَاهُ؛ يعني: الحدّ الّذي يحصرُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ، ولَمْ يُرِدْ «الحَدَّ» الّذي يَجعلُه بائناً مِنَ الخَلْق، فإنّ «**الحدَّ**» الذي يرادُ به بينونةُ الله تعالى من خَلْقِهِ أمرٌ ثابتٌ؛ واجبٌ اعتقادُهُ).اهـ

وقالَ فضيلةُ الشَّيْخِ عبدُالعزيزِ بنُ بازٍ رحمه الله **في «الفتاوى» (ج٢ ص٧٨)**: (من قالَ مِنَ السَّلَفِ؛ بإثباتِ «**الحَدِّ**» في الاسْتواءِ، أو غَيرِهِ فمرادُهُ؛ حَدٌّ يعلمُهُ الله سُبحانه، ولا يعلمُه العبادُ).اهـ

قلتُ: ومرادُ الأئمّةِ بـ «**الحَدِّ**» الحقيقة، يعني: أنّهُ اسْتِواءٌ على العَرْشِ حقيقةً[1].

=

قلتُ: بل «**الحدُّ للّهِ تَعالى**» ثَبَتَ في الكتابِ والسُّنةِ في المَعنى الصّحيح، والاسْتِنباط الصَّريح، وأثبتَ هذا المعنى فيها الأئمة، وأجْمعُوا على ثُبوتِ «**الحَدِّ للّهِ تعالى**»، كما ذكرنا في أثناء الكتابِ، والله ولي التوفيق.

(١) انظر «شرح لُمعةِ الاعتقادِ» للشَّيْخ الفَوْزان (ص٢٩٧)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابنِ عثيمين (ج١ ص٣٨٠).

فأَطْلَقُوا لفظَ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**» من بابِ زيادةِ البيانِ والإيضاحِ؛ **فهو بائِنٌ من خَلْقِهِ بحَدٍّ**[(١)]، واللهُ وليّ التّوفيق.

وإليكَ الدليل:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٥٠].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

وهذهِ أدلةٌ على «**إثْباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»، وأنّهُ بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وهو فَوْقَ عَرْشِهِ[(٢)].

قَالَ الإمامُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقضِ» (ص٥٨)**: (مَنِ ادَّعَى أن ليسَ للّـهِ تعالى «**حَدٌّ**»، فَقَدْ رَدَّ القُرآنَ، وادّعى أَنَّهُ لا شيءٌ؛ لأنّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ «**حَدَّ**» مَكانِهِ في

---

(١) **قلتُ**: وهذه المسألةُ لها شَبَهٌ؛ بمسألَةِ: «**القرآن**»، وأنّه كلامُ اللّـهِ تَعَالَى غيرُ مَخْلُوقٌ.

فزادَ الأئمةُ «**غير مخلوق**» وذَلِكَ لَمّا نشأتْ الجهميّةُ، وصَرّحُوا «**بخَلْقِ القُرآنِ**»، فلم يَسَعْ أهلُ السُّنةِ حينئذٍ السُّكوت أمام هذا الضَّلالِ والكُفْر، فصرّحُوا بالقولِ بأنّ القُرآنِ كلامُ اللّـهِ تَعَالَى، وزادُوا بأَنَّهُ: «**غير مَخْلُوقٍ**»، واللهُ المُستعانُ.

وانظر: «النّقْض على المَرِيسيِّ» للدّارِمِيِّ (ص٣١٠).

(٢) **قلتُ**: والذينَ نفوا «**الحدّ**» عَنِ اللّـهِ تَعَالَى، مرادهم نفي عُلوهِ على خَلْقِهِ، واستوائه على عَرْشِهِ، ونفي ذلك كُفْرٌ بإجماعِ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ

وانظر: «النّقض على بشر المرِيسيِّ» للدّارِمِيِّ (ص٥٧و٥٨)، و«اجتماع الجيُوش» لابنِ القَيِّمِ (ص٢٢٥)، و«تاريخ بغداد» للخَطيبِ (ج١١ ص٤٦٦)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابن عُثيمين (ج١ ص٣٧٩).

مواضِعَ كثيرةٍ في كتابِهِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٥٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، فهذا كُلُّهُ، وما أَشْبَهَهُ شَواهِدُ، ودَلائِلُ على «الحَدِّ»، ومَنْ لم يَعْتَرِفَ بِهِ فقد كَفَرَ بتَنْزِيلِ اللّـهِ تعالى، وَجَحَدَ آياتِ اللّـهِ تَعالى). اهـ

وَعَنِ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ **قَالَ**: (سَأَلت أبي، وَأَبا زُرْعَةَ عَنْ مذَاهِبِ أَهْلِ السُّنّةِ، وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ... فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَينْقُصُ... وَأَنّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، بِلَا كَيفَ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً: **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[1] [الشورى: ١١].

---

(١) **أثر صحيح**.

أخرجه العَطّارُ في «الاعْتِقادِ» (ص٩١)، وأَبُو الفَتح المَقْدِسِيُّ في «الحُجّة» (ج٢ ص٣٥٩)، واللَّالَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ»، والذَّهَبِيُّ في «العُلوِّ» (ج٢ ص١١٥٥)، وفي «السِّير» (ج١٣ ص٨٤)، وابنُ قُدَامةَ في «إثباتِ العُلوِّ» (١١٠)، وابنُ الطَّبريِّ في «السُّنّةِ» (٣٢١) من طرق عن ابنِ أَبِي حَاتِمٍ بِهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكَرَهُ ابنُ تَيْمِيّةَ في «درءِ التّعَارض» (ج٦ ص٢٥٧)، وابنُ القَيِّمِ في «اجتماع الجُيوش الإسلاميّةِ» (ص٢٣٢).

=

وقالَ الإمامُ السِّجْزِيُّ رحمه الله **في «رسالتهِ إلى أَهْلِ زَبيدٍ» (ص١٢٩)**: (وعند أهلِ الحَقِّ أنّ اللهَ سبحانَهُ مُباينٌ لخَلْقِهِ بذاتهِ فَوْقَ العَرْشِ بَلَا كَيْفِيّةٍ).اهـ

وقالَ أَبُو مُحمّدٍ الدَّشْتِيُّ رحمه الله **في «إثباتِ الحَدِّ لله» (ص٩١)**: (فسبحانَهُ الّذي خَلَقَ فَسَوَّى، وقَدّرَ فَهَدَى... ثم بذاتهِ عَلَى العَرْشِ بالحَدِّ اسْتَوَى).اهـ

وقالَ أَبُو القَاسمِ الأَصْبهانيُّ رحمه الله : (تكلّمَ أهلُ الحقائق في تفسير «**الحدِّ**» بعباراتٍ مُختلفةٍ محصُولُ تلكَ العبارات: أنّ حَدَّ كُلِّ شيءٍ مَوْضِعُ بَيْنُونَتِهِ عن غيره، فإنْ كانَ غرضُ القائلِ بقَوْلِهِ: «**ليسَ للّـهِ حَدٌّ**»؛ لا يُحيطُ عِلْمُ الخلقِ بهِ؛ فهو مُصيبٌ، وإنْ كانَ غَرَضُهُ بذلكَ: لا يُحيطُ علمُ الله بنفسهِ؛ فهو ضالٌّ، أو كان غَرَضُهُ: أنّ اللهَ في كلِّ مكانٍ بذاتهِ، فهو أيضاً ضَالٌّ) [1].

=

قلتُ: وهذا الاعتِقادُ الصّحيح عن الإمام عبدالرحمن بنِ أَبِي حَاتِمٍ ثبتَ مِنْ وجوهٍ عنه، وهو مَشْهورٌ عنه.

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه أَبُو مُحمّدٍ الدّشْتِيُّ في «اثباتِ الحَدِّ للّـهِ تعالى» (ص١٠٣) من طريق يوسف بن خليل الدِّمَشقيِّ أخبرنا هشامِ المعروف بالمُؤيَّدِ بنِ عبدالرحيم قَالَ: قَالَ الأَصْبهانيُّ بهِ

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ .

وذكَرَهُ الذّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٢٠ ص٨٥)

وقَالَ عَلِيُّ بنُ الحَسَنِ بنِ شَقِيقٍ :قِيلَ لابنِ الْمُبَارَكِ؛ بأيِّ شَيْءٍ نَعْرِفُ رَبَّنَا ؟، قال: «بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ عَلَى العَرْشِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»، قُلْتُ: بَحَدٍّ؟، قَالَ: «بِحَدٍّ»(١).

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠]، وَ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران:٥٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[فاطر:١٠].

قلتُ: فهذه الآياتُ اسْتدلَّ بها أهلُ الحَديثِ عَلَى ثُبُوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»، ويَعْنُونَ بـ «**الحَدِّ**»، أنّه مُنْفَصِلٌ عَنِ الخَلْقِ، بائِنٌ منهم(٢).

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمد في «السُّنَّةِ» (ص٧و٣٥و٧٢)، والذَّهَبِيُّ في «العُلوّ» (ج٢ ص٩٨٧)، وفي «تاريخ الإسلام» (ص٢٣٧)، والدَّارِمِيِّ في «الرَدِّ على الجَهْمِيّة» (ص٥٠)، وفي «النَّقْضِ على المَرِيسيِّ» (ج١ ص٥١٠)، والبَيْهَقِيُّ في «الأَسْماءِ والصِّفاتِ» (ص٤٢٦)، وابن قُدَامَةَ في «إثبات العلو» (٩٩)، وابنُ مَنْدَه في «التَّوحيد» (ج٣ ص٣٠٨)، وابنَ بَطّةَ في «الإبانة الكبرى» (١١٢)، والصَّابُونِيُّ في «العقيدة» (٢٨) من طُرُقٍ عن عليِّ بنِ الحَسنِ بن شَقِيقٍ به.

قلت: وهذا سندُهُ صحيحٌ، وقد صحّحَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «الفتوى الحَموية» (ص٢٦٩)، وابنُ القَيِّمِ في «اجتماعِ الجَيُوش الإسلامية» (ص٥٤)، والذَّهَبِيُّ في «العُلوِّ» (ص٩٨٦)، والشَّيْخ الألبانيُّ في «مختصر العلو» (ص١٥٢). وذكره الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٨ ص٤٠١).

(٢) وانظر: «إثباتَ الحَدِّ للّـهِ» للدّشْتِيِّ (ص١٠٥)، و«الرَّد على الجَهْميّة» للدّارِمِيِّ (ص٨٤).

قلتُ: وأُرِيد بنفيِ «**الحَدِّ**» من قِبَلِ بعضِ أَهْلِ العِلْمِ؛ أنّ العِبادَ لا يَعْلمونَ للّـهِ تَعَالى «**حَدّاً**»، وَلَا «**يَحُدُّونَ**» صفاتَهُ، وَلَا يُكيفُونَهَا، واللهُ المُستعانُ.

وَعَنْ مُعَاوِيةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَمِيِّ ﷺ قَالَ: -فِي الحَدِيثِ الطَّوِيلِ- وفِيهِ قَوْلُ النّبيِّ ﷺ؛ للأَمَـةِ السّوْدَاءِ: «أَيْـنَ اللهُ، قَالَـتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ ﷺ: مَنْ أَنَا، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللّـهِ، قَالَ ﷺ: أَعْتِقْهَا فَإنّهَا مُؤْمِنَةٌ» (١).

قلتُ: وهذا الحديثُ يَدُلُّ على **أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُحَدُّ «بِحَدٍّ»**، ولا نَعْلمُ كَيفيّةَ حَدِّهِ تَعَالَى، لكنّ نَثْبُتُ «**الحَدّ للّـهِ تَعَالَى**» بِمَا يَليقُ بَجَلالهِ مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا تَحْرِيفٍ.

---

(١) أخرجه مُسلمٌ في «صحيحه» (١١٣٦)، وأحمدُ في «المُسْند» (ج٥ ص٤٤٧)، والطَّيالِسِيُّ في «المُسْند» (١١٠٥)، وأَبُوداودَ في «سُننهِ» (٩٣٠)، والنَّسائِيُّ في «السُّنن الصُّغرى» (ج٣ ص١٤)، وابنُ خُزَيمْةَ في «التّوحيد» (١٧٨)، والعَطَّارُ في «الاعتقادِ» (ص٧٤)، وابنُ قدامةَ في «العُلو» (١٦).

قلتُ: وأرادَ المُبتدعةُ التّشكيك في صِحّةِ هذا الحديثِ، وأَنَّهُ وقعَ فيه اختلافٌ في متنه لإبطالِ دلالتِهِ على اعْتِقادِ أهلِ الحديثِ مِنْ أنّ اللهَ تعَالَى فَوْقَ خَلْقِهِ، وأنّه في «حَدٍّ».

قلتُ: وشبهاتُ المُبتدعةِ لم تَسلم منها آيات الكتابِ العزيزِ؛ فكيف تسلم منها الأحاديث، اللَّهُمّ غُفْراً.

وانظر: تعليق السَّقاف الزَّنديق على كتابِ «دفعِ شُبه التَشبيه بأكفِّ التّنزيهِ» لابنِ الجَوْزِيِّ (ص١٠٨)، وليتبيّنَ لكَ زندقتُهُ، وهو يضعفُ حديثَ الجاريةِ؛ لكونهِ يُخالف مُعتقدَهُ الذي يعتقدُهُ مِنَ الباطلِ مِنْ نفيِ عُلوِّ الله تعالى على خَلْقِهِ، كما عليه الجهميّةُ الزَّنادقة!.

قالَ أَبُو محمّدٍ الدَّشْتِيُّ رحمه الله **في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ»** (ص١٠٧): (هذه الآياتُ، والأحاديثُ تَدُلُّ على **«أنَّ للّـهِ تَعَالَى حَدًّا»**، واللهُ أعلمُ بحَدِّهِ). اهـ

وَعَنْ عَبْدِاللّـهِ بنِ الْمُبَارِكِ رحمه الله **قَالَ: (نَعْرِفُ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَ سَبْعِ سَمْوَاتٍ عَلَى العَرْشِ؛ بَائِناً مِنْ خَلْقِهِ «بِحَدٍّ»، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَتْ الجَهْمِيَّةُ هَاهُنَا)**. وَأَشَارَ بِيَدِهِ الأَرْضَ[1].

قلتُ: فقدْ صرَّحَ الإمامُ عبدُاللّـهِ بنُ المُبارك رحمه الله بإثباتِ **«الحَدِّ للّـهِ تعالى»**، وقد أَجْمَعَ أَهلُ السُّنّةِ على ذَلِكَ، فَمَنْ خالفَ هذا الإجماعَ، فهو مُبْتدِعٌ ضالٌّ.

قالَ أَبُو مُحمّد الدَّشْتِيُّ رحمه الله **في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ»** (ص١٠٠): (أصحابُ الحديثِ يعرفونَ تفسيرَ القُرآنِ العَظِيمِ، وتفسير الأحاديثِ عَنِ النّبيِّ ﷺ، وتأويلِها، واحتجُّوا في إثْبَاتِ **«الحدِّ للّـهِ عزّ وجلّ»** بنصِّ الكتابِ والسُّنّةِ، وما قالُوا في ذَلَكَ بالمَقاييسِ والآراءِ، وَلَا بأهْواءِ أَنْفسهِم، وإنّما قالَوا بدلائلَ، وبَراهِينَ مِنَ الكتابِ

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّةِ» (٢١٦)، والبَيْهَقِيُّ في «الاسماءِ والصِّفات» (٩٠٢)، والدَّارِمِيُّ في «النّقص» (٣٣)، وفي «الرد على الجهميّةِ» (١٦٢)، وابنُ جريرٍ في «ذيل المُذيّل» (ص٦٦٠)، والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١١٢) من طريق عبدالله بنِ أحمد بنِ شَبُّويه قال: سمعتُ عليّ بنَ الحسنِ بنِ شَقيقٍ يقول: سمع عبدَالله بنَ المُبارك بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وقالَ ابنُ تَيْمِيّة في «الفتاوى» (ج٥ ص١٨٤): (وهذا مَشْهُورٌ عن ابنِ المُبارك، ثابتٌ عنه مِنْ غيْرِ وَجْهٍ). اهـ

والسُّنّةِ، ولا يكونُ عَلَى وجه الأرضِ أحدٌ أَعلمَ بالكتابِ والسُّنّةِ من أصحابِ الحديثِ، فمن يخالفهم ولا يقولُ ما قالُوهُ، ولا يعتقدُ ما اعْتَقَدُوه؛ فهو مُبتدعٌ ضالٌّ مُضِلٌّ!). اهـ

وقالَ الإمامُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «الرَّد على الجهميّة» (ص٤٠)**: (ومِمّا يُحقِّقُ قولَ ابنِ المُباركِ؛ **قولُ رَسُولِ اللّـهِ** ﷺ **؛ للجارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ»؟**، يمتحِنُ بذلِكَ إيمانَها، **فَلَمّا قَالَتْ: «فِي السّمَاءِ»، قالَ** ﷺ: **«أَعْتِقْها فَإِنَّها مؤْمِنَةٌ»**[1]، والآثارُ في ذَلِكَ عَنْ رسولِ اللّـهِ ﷺ كثيرةٌ، والحُججُ مُتظاهِرة). اهـ

وقالَ الإمامُ الدّارِمِيُّ رحمه الله **في «الرَّد على الجَهميّة» (ص٨٣)**: (والحُجّةُ لقولِ ابنِ المُباركِ، **قولُ اللّـهِ تَبَارَكَ وتَعَالى**: ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزمر:٧٥]، فلماذَا يحفُّونَ حَوْلَ العَرش؛ إلّا لأَنّ اللهَ عزَّ وجلّ فوقهُ، ولو كانَ في كلِّ مكانٍ لحفُّوا بالأَمْكنةِ كُلِّها؛ لَا بالعَرْشِ دُونِها.

ففي هذا بيانٌ بَيِّنٌ «للحَدِّ»، وأنّ اللهَ فَوْقَ العرشِ، والملائكةُ حولَهُ حافُّونَ يُسبحونَهُ، ويقدِّسُونَهُ). اهـ

قلتُ: وهذا يفهمُهُ مَنْ فقِهَ الكتابَ، والسُّنةَ، والآثارَ[2]، اللَّهم غُفْراً.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٣٧) عن معاوية بن الحَكَم رضي الله عنه.

(٢) **قلتُ**: وهذا فيه ردٌّ على مَنْ قَالَ أنّ «**الحدّ للّـهِ تعالى**»، لم يَشْهَدْ لهُ الكتابُ والسُّنّةُ، وهو الشَّيْخُ الألبانيُّ رحمه الله؛ حيثُ ذَكَرَ كِتَابَ: «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالى» للإمام الدَّشْتِيِّ؛ في فهرسةِ: «مخطوطاتِ دارِ الكُتُبِ الظّاهِرِيَّةِ» (ص٣٧٦)، وعلَّقَ عليه بقولهِ: (ليسَ فيهِ ما يَشهدُ لذَلِكَ مِنَ الكتابِ والسُّنةِ!).

=

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بيانِ تلبيس الجهميَّةِ» (ج١ ص٤٤٣): (فبيَّنَ ابنُ المُباركِ أنّ الرّبَّ سُبحانَهُ وتَعَالى على عَرْشِهِ؛ مُباينٌ لخلْقِهِ، مُنْفَصِلٌ عنه، وذَكَرَ الحَدَّ؛ لأنّ الجهميّةَ كانُوا يقولُونَ: «**لَيْسَ لَهُ حَدٌّ**»، ومَالَا حَدَّ له لا يُباينُ المخلوقات، ولا يكونُ فَوْقَ العَالَمِ؛ **لأنّ ذَلِكَ مُستلزمٌ للحَدِّ**). اهـ

قلتُ: واعْلم أنّ مِنْ أهمِّ ما يُريدُ الجَهْميَّةُ المُعطّلةُ الوصولُ عليهِ: هو نَفْيُ عُلوِّ اللّـهِ تَعَالى على خَلْقهِ، واسْتِوائهِ على عَرْشِهِ، والعياذُ باللّـهِ.

فَعَنْ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ رحمه الله -وَذَكَرَ الجَهْمِيَّةَ- قَالَ: (إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ) [1].

=

قلتُ: ولا يخفى أنَّ هذا قولٌ ليسَ بصواب، بل أدلةُ الكتابِ والسُّنةِ تشهد «**للحَدِّ للّـهِ تَعالى**»، واللهُ ولي التوفيق.

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (٤١)، والبُخَارِيُّ في «خلق أفعال العِباد» (ص٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٦ ص٢٧٩)، والذّهَبِيُّ في «تذكرة الْحُفّاظ» (ج١ ص١٦٨) من طرق عن سُليمان بنِ حَرْبٍ قال: سمعتُ حَمّادَ بنَ زيد به.

قلتُ: وهذا سَندهُ صحيحٌ، وقد صحّحه ابنُ تيميّةَ في «الحَمويّةِ» (ص٤١)، والشيخ الألبانيُّ في «مُختصر العلوِّ» (ص١٤٦).

وأخرجه الذَّهَبِيُّ في «تذكرة الحفاظ» (ج٥ ص١٦٩٦) من طريق آخر به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَعَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ رحمه الله قَالَ: (لَيْسَ فِي أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ شَرٌّ مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ؛ يَدورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ) [١].

قلتُ: ومرادُ الجَهْميّةِ- لعنةُ اللّـهِ عليهم- في نَفْيِ الحَدِّ عَنِ اللّـهِ تَعَالى، لكي ينفُوا وجودَ اللّـهِ؛ أَيْ: فقولُهم: لا حَدَّ لَه؛ يَعْنِي: أَنَّه لَا شَيْءَ[٢].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ القَيْسِيُّ؛ قُلْتُ لأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: (يُحْكَى عَنِ ابنِ الْمُبَارِكِ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا تَعَالى؟، فَقَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ «**بِحَدٍّ**»، فَقَالَ أَحْمَدُ: هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا) [٣]. وَفِي رِوايَةٍ لَهُ: (هَكَذَا عَلَى العَرْشِ اسْتَوى «**بِحَدٍ**»).

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (١٤٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٩ ص٧) من طريق عبدالله بن شَبُّويه حدّثنا محمدُ بنُ عُثمان قال: سمعتُ عبدالرحمن بن مَهْدي بهِ

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأخرجه ابنُ بطّة في «الإبانةِ الكُبرى» (٢٢٦٩) من طريق آخر.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) وانظر: «النّقض على المَرِيسيِّ» للدّارِمِيِّ (ج١ ص٢٢٣)، و«الردَّ على الجهميَّةِ» له(ص٨٤)، و«إثباتَ الحَدِّ للّـهِ» للدَّشتِيِّ (ص١٠٤)، و«سِيَرَ أعلامِ النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٢٠ ص٨٥).

(٣) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرى» (ج٣ ص١٥٦)، والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١١٥)، والخَلّالُ في «السُّنّة» (ج٢ ص١٦٢- تلبيس الجَهْمِيَّة)؛ من أَوْجهٍ صحيحةٍ عَنِ الإمامِ أَحْمَدَ بهِ.

وذكرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «بيانِ تلبيسِ الجهمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٢)، وابنُ أَبِي يَعْلَى في «طبقات الحَنَابلةِ» (ج٢ ص٢٣٣).

قلتُ: فأثْبَتَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله «**الحَدَّ للّـهِ تَعالى**»، ولم يُنْكِرْهُ.

وَعَنِ الإمَامِ أَحْمَدَ رحمه الله قَالَ: (وللّـهِ عَزّ وَجَلَّ عَرْشٌ، وللعَرْشِ حَمَلَةٌ يَحْمِلُونَهُ، واللهُ عَزّ وَجَلّ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَهُ «**حَدٌّ**»، واللهُ أَعْلَمُ «**بحَدِّهِ**»)[1].

قلتُ: فَقَدْ أطلَقَ الإمامُ أحمدُ القولَ بإثباتِ «**الحدِّ للّـهِ تَعالى**»، وهذا الحَدُّ يليقُ بجلالهِ سبحانَهُ وتَعالى.

قالَ أَبُو مُحمّدٍ الدّشتيُّ رحمه الله في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١١٠): (ووجَدْتُ فِي كِتابِ «**الأُصولِ**» للقاضي أَبي يَعْلَى محمد بنِ الحُسين بنِ الفرَّاء بخطِّ يَدِهِ أَنَّهُ قالَ: قَدْ أطلق أحمدُ القَوْلَ: **إنّ للّـهِ تَعَالى حَدًّا**).اهـ

وقالَ شيخُ الإسْلَامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في « بيان تلبيسِ الجَهمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٠): (وقد يتوقفُ بعضهُم عَنِ اطْلاقِ اللَّفظ؛ مثل: لفظِ «**الحَدِّ**»؛ فإنّ المشاهيرَ بالإمامةِ فِي السُّنَّةِ أثبتُوهُ، كَمَا ذكرَهُ عُثمانُ بنُ سعيدٍ عَنْهُم، وسَمّى ابنَ المُبارِكِ). اهـ

قلتُ: وبَيَّنَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله بالأَدلّةِ مِنَ القُرآنِ على ثُبوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعالَى**»؛ **كقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، **وَقَوْلِهِ**

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١١٩) من طريق محمد بنِ إبراهيم حدثنا أحمدُ بنُ جعفر الاصْطَخْرِيُّ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[المعارج: ٤][(١)].

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّشْتِيُّ رحمه الله **في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١١٨)**: (هذه الآياتُ تَدُلُ عَلَى أَنّ اللهَ عزَّ وجَلّ اسْتَوى على عَرْشِهِ «**بحَدٍّ**»، وَهُوَ سبحانَهُ يَعْلمُ «**بحَدِّهِ**». اهـ

قلت: هَكَذا اللهُ تَعالى على العَرْشِ اسْتَوى «**بحَدٍّ**»، وهذا بإجماعِ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ.

إذاً إذا ثَبَتَ استواؤُهُ سبحانه وتَعَالى ثَبَتَ أَنّهُ على العَرْشِ، وإذا ثَبَتَ أَنّهُ عَلى العَرْشِ ثَبَتَ أَنّهُ في «**حَدٍّ**»، وهذا الحَدُّ لا يعلَمُهُ إلّا هو سبحانَهُ وتَعَالَى[(٢)].

قالَ أبو عبدِ اللّـهِ ابنُ مَنْدَه رحمه الله: **(وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا يَرَى للّـهِ الحَدَّ؛ لأَنَّهُ يُسْقِطُ مِنْ بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهُ الحَاجِزَ، والحِجَابَ، والإشارات[(٣)]، والخِطابَ)**[(٤)].

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه الخَلّالُ في «السُّنّة» (ج٢ ص١٦٢- تلبيس الجَهْمِيَّة)؛ والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١١٨) من طريق هارونَ بنِ يعقُوبَ الهاشميِّ قالَ: سَمِعْتُ أبي يقولُ: كُنا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّـهِ-يعني الإمامَ أحمد-، فَسَأَلْنَاهُ... فذكرَهُ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «بيانِ تلبيسِ الجَهْمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٢و١٧٣).

(٢) وانظر: «بيانَ تلبيسِ الجهميّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج٢ ص١٧٢و١٧٣).

(٣) أي: الإشارة إلى السّماء في إثباتِ العُلوِّ للّـهِ تعالى!.

(٤) **أثرٌ صحيحٌ**.

=

وقالَ ابنُ الزّاغُونِيِّ رحمه الله **في «الإيضاح في أُصُولِ الدِّينِ»** (ص٣٢٦): (اعلمْ أنّ الدّليلَ القاطِعَ دَلّ على وجُودِ الباري، وثُبُوتِهِ ذاتاً بحقيقةِ الإثباتِ، وأنّه لا بُدّ من فَصْلٍ يكونُ بينَهُ وبين خَلْقِهِ، ويَقْتضي انفرادَهُ بنفسهِ، وهذا بعَيْنِهِ هو الحدُّ والنّهايَةُ.

وإنّما يَغترُّ الأغْمارُ الّذين لا خِبْرَةَ عندَهُم بصُعُوبةِ إضافةِ: الحدِّ والغايةِ، والنِّهايةِ إليه تَعَالى، مَعَ إقرارِهم أنَّهُ مُتَميزٌ بذاتهِ، مُنْفرِدٌ مُباينٌ لِخلْقِهِ، وهذا مُناقضةٌ منهم في العَقيدةِ، يُسْنِدُونَها إلى جَهْلٍ بالأَمْرِ).اهـ

وقَالَ الإمامُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقضِ على المَريسيِّ»** (ج١ ص٢٢٣): (واللهُ تَعَالَى لَهُ حَدٌّ؛ لا يَعْلَمُهُ أحدٌ غيرُهُ، ولا يجوزُ لأحدٍ أنْ يَتَوَهَّمَ لحدِّهِ غايةً في نفسهِ، ولَكنْ يُؤْمِنُ بالحَدِّ، ويَكِلُ عِلْمَ ذَلكَ إلى اللّـهِ تَعَالى، ولمكانهِ أيضاً حَدٌّ، وهو على عَرْشِهِ فَوْقَ سَماواتِهِ، فهذانِ حَدَّانِ اثْنَانِ)[1]. اهـ

وعَنْ حربِ بنِ إسماعِيلَ الكِرْمَانِيّ قَالَ: قلتُ لإسحاقَ بنِ رَاهَوَيْه: قَولُ اللّـهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة:

=

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١٠٧) من طريق محمد القَطَّان أنبا محمد بنُ أبي نَصْرٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

(١) **وقَالَ الدَّارِمِيُّ** رحمه الله **في «النَّقضِ على المَريسيِّ»** (ج١ ص٢٢٣)؛ وهو ردٌّ على الجَهْمِيّة: (وادَّعَى المَعارِضُ أيضاً أنَّه ليسَ للّـهِ حَدٌّ، ولا غايةٌ، ولا نِهايةٌ، وهذا هو الأصلُ الذي بَنَى عليهِ جَهْمُ بنُ صَفْوانِ- لعنةُ اللّـهِ عليه- جَميعَ ضلالاتهِ، واشْتَقّ منها أُغْلُوطاتهِ، وهي كَلمةٌ لم يَبْلُغْنا أنّه سَبَقَ جَهْماً إليها أحَدٌ مِنَ العالَمِينَ). اهـ

٧]، كيفَ نَقُولُ فيهِ؟، قالَ: (وَحَيْثُمَا كُنْتُ هو أقربُ إليكَ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، وهو بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ، قالَ حربٌ: قلتُ لإسحاقَ: على العَرْشِ «بحَدٍّ»؟، قالَ: نَعَمْ، وذَكَرَ عَنِ ابنِ المُبَارِكِ، قالَ: هو عَلَى عَرْشِهِ، بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ «بحَدٍّ»)[١].

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفتاوى» (ج٥ ص١٨٤): (وهذا مَشْهُورٌ عَنِ ابنِ المُبارِكِ، ثابتٌ عنهُ مِنْ غَيرِ وَجْهٍ، وهو أيضاً صحيحٌ ثابتٌ عَنْ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وإسحاقَ بنِ رَاهَوَيْه، وغيرُ واحدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ).اهـ

قلتُ: وطريقةُ أهلِ البِدَعِ قَديماً وحَدِيثاً الطَّعنُ فِي الآثارِ انْتِصاراً لِبدَعِهِم، واللهُ المُستعانُ.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بيان تلبيس الجهْمِيّةِ» (ج١ ص٥٧٠): (وهذا[٢] الحديثُ يعني: -حديث الأطيطِ- قد يطْعَنُ فيهِ بعضُ المُشتغِلِينَ بالحديثِ انْتِصاراً للجِهْمِيّةِ، وإنْ كانَ لا يفقهُ حقيقةَ قَولِهم، وما فيهِ مِنَ التَّعْطِيلِ!).اهـ

وقالَ أَبُو إسماعيلَ الهَرَوِيُّ رحمه الله في «دَلائلِ التّوحيدِ» (ص٥٧): «بابُ إثباتِ الحدِّ للّـهِ عزَّ وجلَّ».

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرى» (ج٣ ص١٦١)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلامِ» (١٢٠٨)، والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١٢٤)، وهو في «مَسائلِ» حَربْ الكِرْمَانِيِّ (ص٤١٢).

وإسنادُهُ صحيحٌ، وقد صحّحه ابنُ تيميّةَ في «الفتاوى» (ج٥ ص١٨٤).

(٢) قلتُ: بل طعنُوا في أَحاديثٍ أُخرى؛ لينصُروا بدعَهُم. واللهُ المستعان.

ويؤيدُهُ مِنَ الأَدِلّةِ:

فعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دُعَائِهِ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ» (١).

قلتُ: وهذا الحديثُ يدلُّ على ثُبُوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، وقد اسْتَدَلّ بهِ الإمامُ الهَرَوِيُّ ﷺ في كتابهِ: «دلَائلِ التّوْحيدِ» (ص٥٧).

قالَ أَبُو مُحمدٍ الدَّشْتِيُّ ﷺ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى» (ص١٢٦): (فهذَا إمامٌ- يَعْني الهَرَويّ- من أَئمَّةِ المُسلمِينَ استدلَّ بهذَا الحديثِ عَلَى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ له «حَدٌّ» لا يَعْلَمُهُ إلَّا هُو، ومَنْ قَالَ: إنَّ هذا الحديثَ ليسَ فيهِ دليلٌ على إثباتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»؛ فهوَ رَجُلٌ غمْرٌ في صَدْرِهِ(٢)؛ غَمْرٌ: لَيْسَ له مَعرفةٌ بكلامِ العَربِ، ولا بلُغَاتِهم).اهـ

وقالَ أَبُو مُحمدٍ الدَّشْتِيُّ ﷺ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى» (ص١٢٧): (فَمِنْ مَذْهبِ أصحابِ الحَديثِ؛ الّذينَ هُمْ: أهلُ السُّنةِ، وأئمّةُ المُسلمينَ، وعُلماؤُهم

---

(١) أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٦٩٨٨)، والبُخارِيُّ في «الأدب المُفرِدِ» (١٢١٢)، وأبو داودَ في «سُننِهِ» (٥٠٥١)، والتّرْمِذِيُّ في «سننِهِ» (٣٤٠٠).

(٢) **قلتُ**: بلْ مَنْ قالَ: إن هذا الحديثَ ليس دليلٌ على إثباتِ «**الحَدِّ للّـهِ تعالى**» فهو مُبتدعٌ ضالّ، لأنّهُ يُلْزَمُ أنَّه يقولُ: أنّ اللهَ تَعالى في كلِّ مَكانٍ أوليسَ هو على العَرْشِ اسْتَوى، والعياذُ باللّـهِ.

وانظر: «إثباتِ الحدِّ للّـهِ تَعالى» للدّشْتِيِّ (ص ١٢٧)، و«بيان تلبيسِ الجهميَّةِ» لابنِ تَيمِيّةَ (ج٢ ص١٨١).

يَعتقِدُونَ، ويَشهدُونَ: أنّ مَنْ قالَ: «**ليسَ للّـهِ تَعَالى حَدٌّ**»؛ يعني بذلِكَ: أنّ اللهَ فِي كُلِّ مكانٍ، أوليسَ هو على العَرْشِ اسْتوَى).اهـ

قلتُ: فلسانُ حالِهم؛ هو: لِسَانُ قولِ المُبتدِعَةِ، والعياذُ باللّـهِ.

لذَلِكَ لا يُعْتَدُّ بقولِ؛ أَيْ: أحدٍ فِي خِلافِ ما ذكرْنَاهُ فِي ثُبُوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»؛ من كتابِ اللّـهِ تَعالَى، وسُنّةِ الرّسولِ ﷺ، وآثارِ السّلفِ وإجماعِ العُلماءِ!.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله **فِي «بيانِ تلبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٤٤٠)؛ فِي رَدِّهِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ «الحَدِّ للّـهِ تَعَالى»**: (وقد أنكرَهُ طائفةٌ مِنْ أَهْلِ الفِقْهِ، والحديثِ؛ مِمّنْ يَسلُكُ فِي الإثباتِ مَسلكُ: ابنِ كُلَّابٍ، والقَلانِسيِّ، وأَبِي الحَسنِ؛ ونَحْوِهِم فِي هذِهِ المعاني، ولا يَكاد يتجاوزُ ما أثبتهُ أمثالِ هؤلاءِ، مَعَ مَالهُ مِنْ مَعرفةٍ بالفقهِ، والحديثِ؛ «كأَبِي حاتِمٍ البُستِيِّ» هذَا، وأبي سُليمانَ الخَطّابيِّ، وغَيرِهِمَا).اهـ

قلتُ: فَتَبَيَّنَ مِمّا سَبَقَ إثباتُ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، وبانَ تعلُّقُ هذهِ المَسألةُ؛ بمسألةِ عُلوِّ الرّبِّ سبحانَهُ وتَعَالى، وبَيْنُونَتِهِ عَنْ خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ على ما يَلِيقُ بهِ سبحَانَهُ، وهذا مُعْتَقَدُ أهلِ السُّنّةِ قَدِيماً وحَدِيثاً[1]، واللهُ وليُّ التَّوفيق.

---

(١) وانظر: «شَرح العَقيدةِ الواسِطيّة» لشيخنا ابنِ عُثيمين (ج١ ص٣٨٠)، و«الدُّرة العُثيمِينيَّة» (ص٢٠٤)، و«إثباتَ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى» للدَّشْتِيِّ (ص١٢٤)، و«قَطْفَ الثَّمر في بيانِ عقيدةِ أهلِ الأثَرِ» للقَنُّوجِيِّ (ص٤٨)، و«اعتقادَ أهل السُّنة» للإسماعيليِّ (ص٣٢)، و«شرح العقيدةِ الأصْفهانِيّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ص٢١٢و٢١٣)، و«بيان تلبيسِ الجَهمِيّة» له (ج١ ص٤٣٣)، و«الرّد على الجِهْمِيّةِ» للدّارِمِيِّ (ص١٩٨).

قالَ شيخُ الإسْلام ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بيانِ تلبيسِ الجَهمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٣): (وهذا مَحفُوظٌ عَنِ السّلفِ، والأَئِمّةِ من إثباتِ «**حَدٍّ للّـهِ تَعَالى**» في نَفْسِهِ، قد بينُوا معَ ذَلِكَ أنّ العِبادَ لا يحدُّونَهُ، ولا يُدركُونَهُ؛ ولهذا لم يَتَنافَ كلامهُم في ذَلِكَ كما يظنُّهُ بعضُ النّاس، فإنّهم نَفُوا أن يَحَدَّ أحدٌ الله تَعالى). اهـ

قلتُ: والمقصودُ ها هُنا: بيان اعتقادِ أهل السُّنّةِ في هذهِ المسألةِ، وأنّ السُّنّيّ لا يسعهُ إلّا الاتباعُ، والتّسليمُ لِما كانَ عليهِ السَّلفُ الصَالح.

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[النساء: ٦٥].

وَقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾[النساء: ١١٥].

وَعَنِ الإمَامِ الزُّهرِيِّ رحمه الله قَالَ: (مَنِ اللّـهِ عَزَّ وَجَلّ الرِّسَالَةُ، وعَلَى رَسُولِ اللّـهِ البلاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْليمُ) [1].

وَقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ رحمه الله فِي «الفتاوى» (ج٤ ص١٤٤): (فَعلِمَ أنّ شِعار أهلِ البدعِ هو تَرْكُ اتِّباعِ السَّلفِ). اهـ

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» تعليقاً في كتاب «التّوحيد» (ج١٣ ص٥٠٣)، وابنُ حَجَر في «تغْليق التّعليق» (ج٥ ص٣٦٥)، والبَيْهَقِيُّ في «الاعتقاد» (ص٣٩).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١)	**إلماعة**.....	٠٢
٢)	فِرْقَةُ المُقلّدةِ مِنَ الفِرَقِ الضَّالةِ في الدِّين وتَتمثّلُ في الخُطباءِ والوُعّاظِ والأَئِمَةِ والمُفتينَ مِنَ المُتَعالِمِينَ في الدِّينِ في هَذَا الزَّمانِ.....	٣
٣)	شُذوذُ علويٍّ بنِ عَبْدِ القَادرِ السَّقَّاف عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالحِ في نَفْيِهِ: «للحَدِّ» للهِ تَعَالَى.....	٥
٤)	وَيْلٌ للكَوْدَنِ عَلويٍّ بن عَبد القادر السَّقَّاف الذي يفتي للنَّاسِ بآراءِ الرِّجال، وبتقليدهم ثم ينسب ذلك إلى السُّنة، وهذا يدلُّ عَلَى بَلاَدَتِهِ في الدِّين، فَلا يُسْمَعُ له، ولا يُلتفتُ إلى أحْكَامِهِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ لضَعْفِهِ بأُصُولِ الحَدِيثِ وعِللهِ.....	٧
٥)	عَلَوِيُّ السَّقَّافُ هَذَا جَاهِلٌ بِلُغَةِ العَرَبِ وبأُصُولِهِمْ في اللُّغَةِ.....	٩
٦)	فَتَاوَى شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في إثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَى مُطْلَقاً عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ»، ولا بإثباته وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يَرِدْ لَفْظُ: «الحَدِّ» لاَ إثْبَاتاً ولا نَفْياً لا في الكِتَابِ ولاَ في السُّنَّةِ.....	١٢
٧)	فَتْوَى العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ بَازٍ في إثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَى مُطْلقاً عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ»، ولا بإثباته وَلَمْ يَقُلْ: لم يَرِدْ لَفْظُ: الحَدِّ لاَ	١٧

إثْبَاتاً ولا نَفْياً لا في الكِتَابِ ولاَ في السُّنَّةِ.....

٨) فَتْوَى شَيْخِنَا العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ في إثْبَاتِ: «الحَدِّ» للهِ تَعَالَى مُطْلَقاً في هَذِهِ الفَتْوَى عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ»، ولا بإثْبَاتِهِ وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يَرِد لَفْظُ: «الحَدِّ» لاَ إثْبَاتاً ولا نَفْياً لا في الكِتَابِ ولاَ في السُّنَّةِ..... ١٩

٩) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى قَمْعِ عَلَوِيٍّ السَّقَافِ القُطْبِيِّ لنَفْيِهِ: «الحَدَّ» للهِ تَعَالَى وَمُوافَقَتِهِ للجَهْمِيَّةِ في نَفْيِهِمْ: «الحَدَّ» وَهَذَا إنْكَارٌ مِنْهُ: «للحَدِّ»، وَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ، وَخَاضَ مَعَ الخَائِضِينَ، فَأَتَى بمُنْكَرٍ مِنَ القَوْلِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بنَفْيِ: «الحَدِّ» ولاَ بإثْبَاتِهِ، فالخَوْضُ في ذَلِكَ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهِ تَعَالَى..... ٢١

١٠) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ نَفْيَ عَلَوِيٍّ السَّقَّافِ للحَدِّ للهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ نَفْيُ وُجُودِ اللهِ تَعَالَى، ونَفْيُ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، واسْتَوائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، ونَفْيُ بَيْنُونتِهِ مِنْ خَلْقِهِ..... ٣١

١١) ذِكْرُ الدَّلِيلِ مِنَ الكِتَابِ، والسُّنّةِ، والآثارِ، والإجْماعِ عَلَى «إثْبَاتِ الحَدِّ للهِ تَعَالَى» ٤١